التقرير السنوي لعام 2019

انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر

EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

الناشر
المرصد المصري للصحافة والإعلام

إعداد

محمد صلاح
مسؤول برنامج الحريات الإعلامية بالمؤسسة

شارك في إعداد المادة

بسمة رمضان - مسؤول برنامج الرصد والتوثيق بالمؤسسة
شريف خلف - مسؤول رصد ببرنامج الرصد والتوثيق بالمؤسسة

تحرير

محمد عبد الرحمن
مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

مدقق لغوي

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

برنامج الحريات الإعلامية

محتويات

- **مقدمة**
- **القسم الأول: الرصد الإحصائي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام ٢٠١٩**

أولًا: منهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة.
ثانيًا: أساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة.
ثالثًا: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق.
رابعًا: عرض إحصائي لأبرز انتهاكات الحريات الإعلامية لعام ٢٠١٩.

- **القسم الثاني: رصد لأهم القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام ٢٠١٩.**

أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.
ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة.
ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام.
رابعًا: نقابة الصحفيين.
خامسًا: نقابة الإعلاميين.
سادسًا: تعيين «هيكل» وزيرًا للدولة لشئون الإعلام.

- **القسم الثالث: أبرز المستجدات على ساحة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام ٢٠١٩.**

أولًا: الصحفيين يختارون نقيباً للصحفيين وثلاث أعضاء «جدد» في انتخابات التجديد النصفي للنقابة.
ثانيًا: إصدار لائحة جزاءات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

- **القسم الرابع: نظرة حول أبرز انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام ٢٠١٩.**

أولًا: «المنع من التغطية الصحفية» الانتهاك الأكثر شيوعًا خلال العام ٢٠١٩.
ثانيًا: «الفصل التعسفي» أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام ٢٠١٩.
ثالثًا: اقتحام المؤسسات الصحفية خلال عام ٢٠١٩.

1 مقدمة

يتعرض الصحفيون في شتى بقاع العالم إلى انتهاكات متنوعة تتراوح بين المنع من التغطية وسحب التراخيص مرورًا بالسجن والاعتقال ووصولًا إلى القتل والتعذيب. ويشير تقرير حرية الصحافة في عام 2019 لمنظمة مراسلون بلا حدود إلى أن "وتيرة الكراهية ضد الصحافيين قد تصاعدت إلى درجة جعلتها تبلغ حد العنف، الأمر الذي أدى إلى تنامي الشعور بالخوف، إذ يستمر تقلص دائرة البلدان التي تُعتبر آمنة، حيث يمكن للصحافيين ممارسة مهنتهم بأمان، في حين تشدد الأنظمة الاستبدادية قبضتها على وسائل الإعلام أكثر فأكثر"(1).

على الصعيد المحلي فقد حلت مصر في المرتبة 163 من أصل 180 دولة، متراجعة بذلك مركزين عن عام 2018، وذلك بسبب القيود المفروضة على وسائل الإعلام والتي تحد من مهنيتها واستقلاليتها ويشير تقرير لجنة الصحفيين الدوليين إلى أنه هناك 250 صحفيًا سجينًا في عام 2019، وتتصدر الصين وتركيا قائمة الدول التي تسجن أكبر عدد من الصحفيين، تليهم السعودية ومصر(2).

ويشير تقريرنا هذا –الذين نحن بصدد عرضه اليوم- إلى أن الأخطار التي تتعرض لها مهنة الصحافة والعاملين بها في مصر لا تتوقف على الأخطار الأمنية فقط (كالمنع من التغطية أو الحبس أو الاعتقال..إلخ)، بل ينتهي عام 2019 ليؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن "القطة قد تأكل صغارها"، وأن السهم الذي يقتلك يأتيك من أقرب الناس إليك، فبدلًا من أن تكون المؤسسات الصحفية في مصر –في ظل بيئة عمل صحفي مضطربة- هي حائط الصد والردع والحماية بالنسبة للصحفيين، أصبحت هي من تنتهك حقوقهم وتشردهم؛ إما بالفصل التعسفي الذي بلغ نسبته 18% من إجمالي الانتهاكات لهذا العام، أو من خلال حجب حقوقهم المادية التي بلغت نسبة حوالي 19% من إجمالي الانتهاكات. كما لجأت هذه المؤسسات الصحفية وأصحابها إلى حيل عديدة وترتيبات قانونية لتنفض يدها حتى من دفع تعويضات للصحفيين المفصولين. كما تشير الإحصاءات إلى أن أكثر الانتهاكات التي طالت الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2019 هي؛ منع من التغطية بنسبة 22% من إجمالي الانتهاكات. وفي سياق مشابه؛ استمرت السلطات المصرية بعرقلة الانتفاع بالإنترنت، واستمرت في حجب المواقع والروابط الإلكترونية التي وصلت إلى مايقرب من 535 موقع من بينهم نحو 100 موقع صحفي.

في إطار هذا المشهد، وهذا التراجع الملحوظ لحرية الصحافة والإعلام في مصر. تهتم مؤسسة المرصد المصري بإصدار تقريرها السنوي حول حرية الصحافة والإعلام في مصر لعام 2019، بهدف استعراض الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والإعلاميين خلال العام المنقضي، وتسليط الضوء على أبرز الأحداث والانتهاكات التى أثرت على مهنة الصحافة واستقلاليتها.

1- اضغط هنا
2- اضغط هنا

وينقسم هذا التقرير إلى 4 أقسام هي:

القسم الأول: يتناول عرضًا إحصائيا لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2019؛ فقد رصدنا عدد 171 انتهاك وقعت معظمها (91%) في إطار محافظة القاهرة والجيزة, ويرجع ذلك إلى وجود معظم المؤسسات الصحفية والإعلامية داخل هذا النطاق الجغرافي. كما وقعت معظم الانتهاكات في حق المؤسسات الصحفية والقنوات التليفزيونية الخاصة بنسبة 56% من إجمالي الانتهاكات, وتصدرت المؤسسات الصحفية والإعلامية أكثر الجهات القائمة بالانتهاكات في حقوق الصحفيين والإعلاميين بنسبة 46% من إجمالي عدد الانتهاكات, تلتها وزارة الداخلية بنسبة 26%.
ثم يعرض التقرير لمنهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة, وأساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة, وأخيرًا الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية الرصد والتوثيق.

القسم الثاني: يتناول هذا القسم رصدًا لأهم القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2019؛ وتتمثل تلك الهيئات في؛ المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, والهيئة الوطنية للصحافة, والهيئة الوطنية للإعلام, ونقابة الصحفيين, ونقابة الإعلاميين. وينتهي هذا القسم بالقرار الرئاسي بتعيين وزيرًا للدولة لشئون الإعلام.

القسم الثالث: يتناول هذا القسم أبرز المستجدات على ساحة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2019؛ فيعرض لانتخابات نقابة الصحفيين؛ حيث يقدم التقرير عرضًا تحليليًا للانتخابات والتجاوزات والمخالفات التي شابتها, ثم يعلق التقرير على إصدار لائحة جزاءات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, والتي لاقت موادها رفضًا واسعًا من قبل جموع الصحفيين والإعلاميين في مصر, وكذلك من قبل عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية, ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بحرية الرأي والتعبير في مصر, ووصفها أعضاء مجلس نقابة الصحفيين بعدم الدستورية وأن بعض موادها تتعارض مع مواد القانون. كما يوضح التقرير انفراد المجلس بإصدار اللائحة دون أدنى اعتبار للنقابة والفاعلين في الشأن الصحفي والإعلامي وتجاهل ملاحظاتهم التي أرسلوها في المرة السابقة.

القسم الرابع: يتناول هذا القسم الرابع والأخير من التقرير نظرة لأبرز انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2019؛ فيتناول ''المنع من التغطية الصحفية" الانتهاك الأكثر شيوعًا خلال العام 2019, ثم ''الفصل التعسفي" كأبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2019, وأخيرًا يتناول اقتحام المؤسسات الصحفية خلال عام 2019 والجهات الضالعة في الاقتحام.

2

الرصد الإحصائي
لانتهاكات الحريات الإعلامية في مصر

يختص هذا القسم بالرصد الإحصائي للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2019 منذ بداية شهر يناير 2019 حتى 31 ديسمبر من نفس العام، ويضم هذا القسم 4 محاور رئيسية، بداية من المنهجية التي تعتمدها مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في رصد وتوثيق الانتهاكات مرورًا بالصعوبات والمعوقات التي واجهت فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة، بالإضافة إلى عرض أساسيات وتوصيف جميع الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين خلال العام المنقضي. ويُختتم القسم بالعرض الإحصائي لجميع الانتهاكات التي استطاعت وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة الوصول إليها خلال 2019.

أولًا: منهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة.

تعتمد منهجية ''المرصد'' في الرصد والتوثيق على 3 محاور رئيسية؛ **أولًا**: فريق العمل الميداني لـ''المرصد'' ومصادره الخاصة، **وثانيًا**: الاعتماد على ما يرد إلى ''المرصد'' من بلاغات وشكاوى وتوثيقها عبر التواصل مع الشهود والضحايا وتوثيق الشهادات وتجميع الأدلة وفق ما يتوفر من ذلك، **وثالثًا**: البحث عبر الوسائل الإعلامية الإلكترونية في حالة عدم توفر معلومات ميدانية أو طرق تواصل مباشر، ثم التواصل أيضًا مع الصحفيين/ الإعلاميين الواقع بحقهم الانتهاكات وتوثيق شهادتهم.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2019 حتى 31 ديسمبر 2019، كما تشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية. وقد يحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية السابقة، لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها. وفي كل الأحوال لا يعد هذا الاختلاف البسيط عامل يتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ثانيًا: أساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة.

هنا عرض مبسط للأساسيات والقواعد التي اتبعها فريق عمل المرصد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات:

- **حالة الانتهاك:** هي كل واقعة محددة بتوقيت معين ومكان معين، يحدث فيها انتهاك معين، لعدد ''صحفي واحد''.

فعلى سبيل **المثال**: إذا أُلقي القبض على 3 صحفيين في واقعة معينة، وتعرض اثنين منهم لانتهاك آخر، فتعرض أحدهم للضرب وآخر للتعدي بالقول، سيتم احتساب 5 انتهاكات، في تلك الحالة (3 حالات للقبض على كل صحفي، حالة ضرب لصحفي، حالة تعدي بالقول لصحفي).

- تقسم الانتهاكات التي تعرض إليها الصحفيين إلى قسمين رئيسين في هذا التقرير، حسب نوع الضرر (جسدي، مادي، معنوي، مهني، وظيفي، ملاحقة قضائية)، ثم حسب نوع الانتهاك نفسه (سيتم استعراضها بالتفصيل أدناه)، حيث تكون كل حالة انتهاك لها نوع ضرر معين ونوع انتهاك معين، وبذلك يتم تمييز كل حالة انتهاك بنقاط محددة (مكان معين، وزمان معين، نوع الانتهاك، صحفي معين).

وهذا عرض سريع لأنواع الأضرار الرئيسية, والتي تنقسم فرعيًا إلى أنواع محددة من الانتهاكات -كما يلي:

1- أضرار جسدية.

▪ **التعدي بالضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب, أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

▪ **التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز**: حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي.

2- أضرار معنوية.

▪ **قبض وإحالة للنيابة**: تشمل عملية القبض على صحفي وتحرير محضر ضده بتوجيه اتهامات ثم العرض على النيابة.

▪ **احتجاز غير قانوني**: تعني احتجاز الصحفي بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

▪ **استيقاف وتفتيش**: لمدة زمنية قصيرة دون ترحيل الصحفي إلى مكان احتجاز معين أو تقييده بـ "الكلابشات" المخصصة لذلك, ليتم إطلاق سراح الصحفي بعدها دون تحرير محضر.

▪ **التعدي بالقول أو التهديد**: تشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

▪ **التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز**: وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي.

3- أضرار مهنية.

▪ **منع التغطية الصحفية**: وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث أو مسح محتويات الكاميرا. (مع مراعاة أنه يتم تسجيلها كانتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة مُحددة الزمان والمكان, فيما يرتبط بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات, بغض النظر عن عدد الصحفيين المتضررين, أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي على حدة).

▪ **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي**: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

▪ **قرار حظر نشر**: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

▪ **مصادرة جريدة**: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد وفرمها.

▪ **اقتحام مقر مؤسسة صحفية**: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

▪ **منع من دخول النقابة**: تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة.

▪ **منع من دخول مؤسسة صحفية**: تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر عملهم بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية.

▪ **الفصل التعسفي**: مخالفة القانون من قِبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي العامل بالجريدة.

4- ملاحقة قضائية.

▪ **التقاضي بتقديم بلاغات ومحاضر:** وغالبًا ما تكون الاتهامات مرتبطة بالسب والقذف وبث أخبار كاذبة أمام جهات التحقيق قبل الفصل فيها أمام المحكمة.

▪ **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم نظر الموضوع المختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

▪ **تقييد حرية التنقل:** حالات تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل وخارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5- أضرار وظيفية وإدارية.

▪ **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإلامية أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي داخل نقابة الصحفيين, أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6- أضرار مادية.

▪ **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

▪ **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

▪ **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين وتوجيه اتهامات قبل الإحالة لمحكمة الموضوع.

▪ **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح أو الجنح المستأنفة أو الجنايات.

ثالثًا: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق.

يواجه فريق "وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد" مجموعة من المعوقات في عملية التوثيق منها:

▪ حجب المعلومات بطريقة متعمدة, بسبب حالة التعتيم التي تتسم بها أغلب مؤسسات الدولة.

▪ تعرض بعض الضحايا من الصحفيين للتهديدات.

▪ صعوبة الوصول إلى مكان الحدث لأسباب أمنية أو لأسباب تتعلق بالبُعد الجغرافي, والذي يجعل هناك صعوبة في متابعة لحظية لكل الوقائع (مثل محافظات جنوب الصعيد) أو لتعدد حالات الانتهاكات في وقت واحد.

▪ حالة التضييق السياسي والأمني على منظمات المجتمع المدني, وتعرض مستقبلهم المهني للتهديدات بالغلق والملاحقة من قبل الجهات الحكومية, عبر قوانين مقيدة للأنشطة أو تعديلات تشريعية للعقوبات بتهم فضفاضة, ما أثر على وضع منظمات حقوق الإنسان داخل المجتمع عمومًا وقلص من إمكانية التواصل مع الجهات الرسمية, وفرص حصولهم على المعلومات بشكل مباشر.

▪ هناك بعض الحالات التي كان بها تناقض في المعلومات أو المبالغة من قبل الضحايا أو الشهود لأسباب شخصية أو فكرية أو سياسية, ما يُضعف من دقة المعلومات ويُفرض عدم تداولها من أجل تحقيق مبادئ الشفافية والمصداقية.

رابعًا: عرض إحصائي لأبرز انتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2019.

وثق المرصد خلال عام 2019 عدد 171 انتهاك وقعت بحق الصحفيين أو المؤسسات التي يعملون بها, وجاءت هذه الانتهاكات بنسبة58% للذكور, من و15% للإناث, بينما كانت النسبة المتبقية, الـ 27%, موزعة على حالات متفرقة وهي الحالات الجماعية, وتلك هي الحالات التي طال فيها انتهاك أو ضرر واحد مجموعة من الصحفيين أو الإعلاميين, أو الضرر الموجه إلى مؤسسة صحفية أو إعلامية.

توزيع الانتهاكات
وفقًا للنوع الاجتماعي

وتشير الإحصاءات إلى أن أغلب الحالات المتعرضة للانتهاكات يعملون في قنوات تلفزيونية, يليهم الذين يعملون في وظيفة محرر صحفي ثم مصور صحفي, حيث بلغت نسبة الانتهاكات التي تعرض لها العاملين بقنوات تليفزيونية 21% من إجمالي الحالات المتضررة خلال عام 2019, بينما شكلت نسبة المتضررين من العاملين في وظيفة محرر صحفي 19%, ثم 11% في حق المصورين الصحفيين. ولم يتمكن المرصد من التعرف على طبيعة التخصص لنسبة 16% من الصحفيين والإعلاميين الذي وثق حالات التعدي على حقوقهم, لأسباب متنوعة من بينها أن البعض منهم يؤدي وظائف متعددة لدى المؤسسة, وكانت هناك نسبة 8% من الانتهاكات لحالات جماعية, وهي حالات الضرر التي تعرض لها أكثر من صحفي/إعلامي. أما عن نسبة الـ41% المتبقية من نسبة الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والإعلاميين خلال 2019 فقد جاءت متراوحة ما بين 1% إلى 5% في حق أصحاب الوظائف التالية (مراسل صحفي - صحفي - مذيع - كاتب - مخرج تليفزيوني - مُعد برامج - محرر صور - مدير مكتب صحيفة أجنبية - رئيس تحرير - نائب رئيس تحرير - عاملون بمواقع إخبارية - انتهاك في حق مؤسسة صحفية).

غير محددة التخصص

28

توزيع الانتهاكات وفقًا
لتخصص الضحية

عاملين بقناة تلفزيونية

37

مصور صحفي

20

محرر صحفي

32

توزيع الانتهاكات وفقًا
لتخصص الضحية

جماعي

14

مراسل صحفي

4

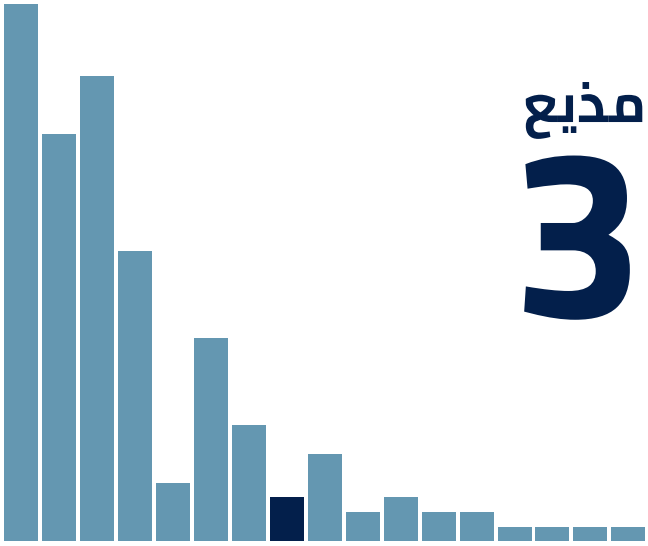

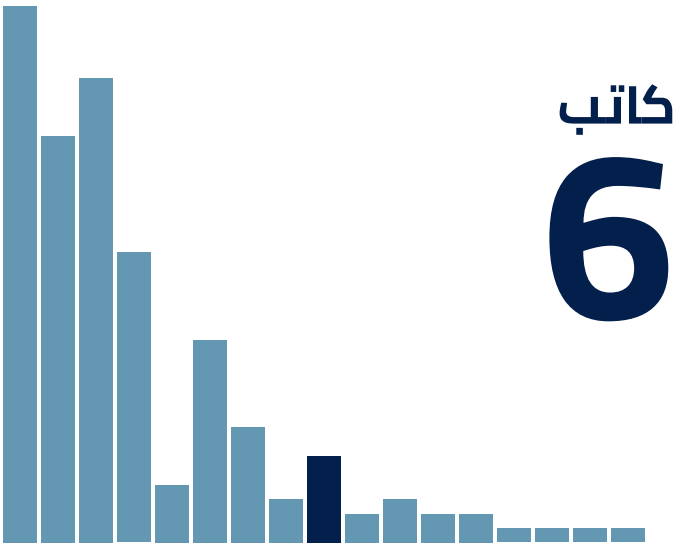

توزيع الانتهاكات وفقًا
لتخصص الضحية

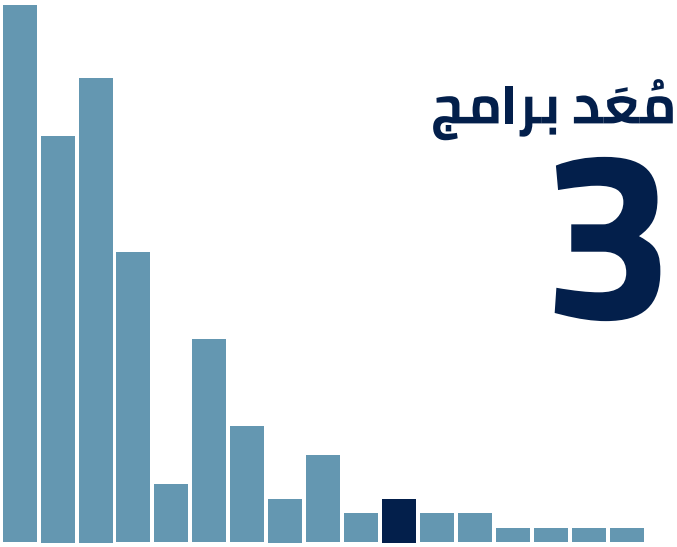

رئيس تحرير

1

مدير مكتب صحيفة أجنبية

2

عاملين بمواقع إخبارية

1

نائب رئيس تحرير

1

انتهاك في حق مؤسسة صحفية

1

توزيع الانتهاكات وفقًا
لتخصص الضحية

وتشير الإحصاءات إلى تنوع جهات عمل الصحفيين المتعرضين للانتهاكات ما بين صحف خاصة وقنوات تليفزيونية خاصة, بنسبة 34% للجهة الأولى و26% للجهة الثانية, تلاهم المواقع الإلكترونية والصحف القومية بنسبة 10% لكل منهما, بينما وُزعت نسبة الـ 30% الأخرى على جهات متنوعة بنسبة من 1% إلى 5% لكل من الجهات التالية: (صحف حزبية - جهات غير محددة - جهات حكومية - صحف أجنبية - إذاعات حكومية - قنوات تلفزيونية حكومية).

ووجب علينا التنويه أن جهات عمل الصحفيين والإعلاميين ليس بالضرورة أن تكون هي نفسها الجهات المتسببة في الضرر, لذا حرصنا على عرض تصنيف آخر يوضح الجهات التي تسببت في الضرر للحالات التي قمنا برصدها خلال عام 2019.

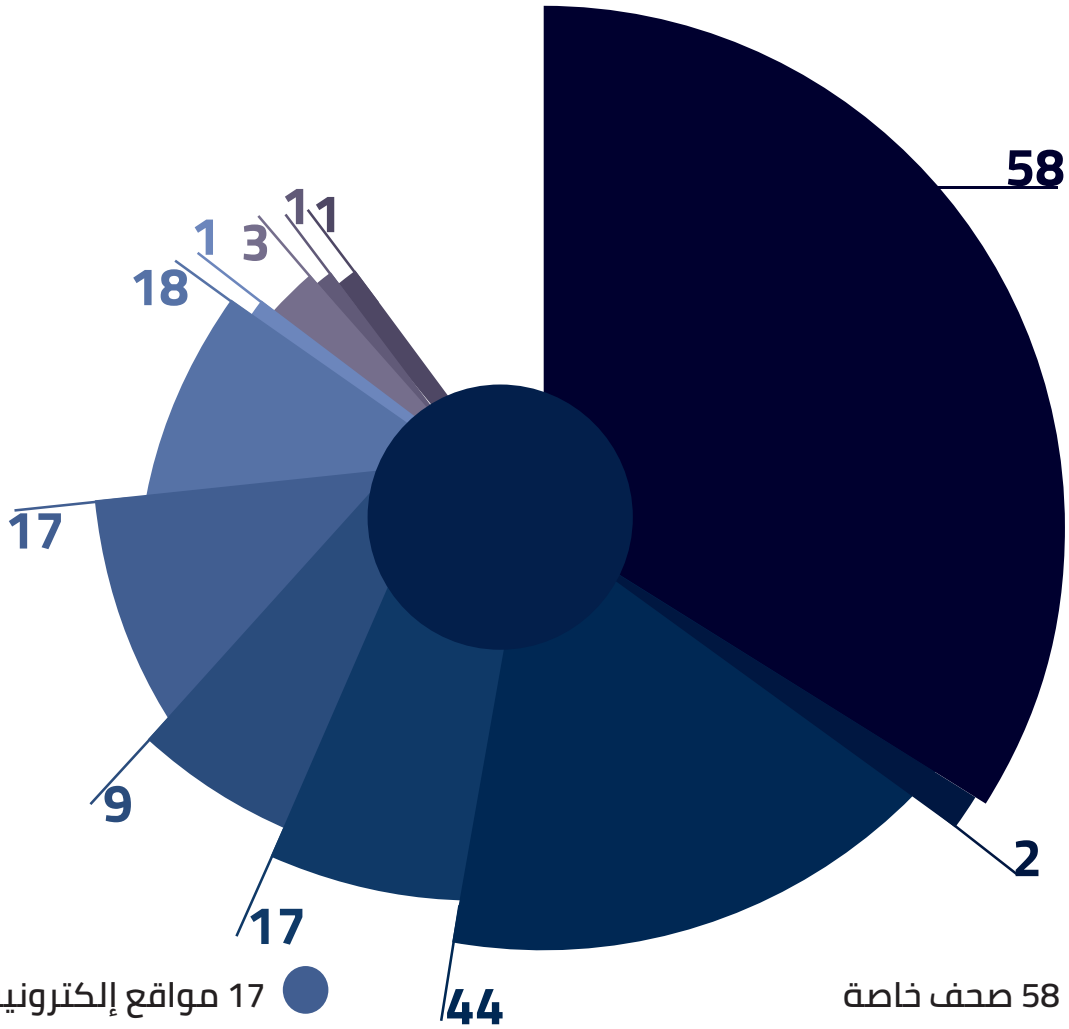

توزيع الانتهاكات وفقًا
لجهة العمل

كما تشير الإحصاءات إلى أن أكثر الانتهاكات التي طالت الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2019 هي؛ المنع من التغطية بنسبة 22% من إجمالي الانتهاكات, وحجب حقوق مادية بنسبة 19%, والفصل التعسفي بنسبة 18%, ونسبة 9% فيما يتعلق بوقائع القبض أو الاتهام, بينما جاءت نسبة الـ 32% المتبقية متراوحة ما بين 1% إلى 4% لكل من الانتهاكات الأخرى.

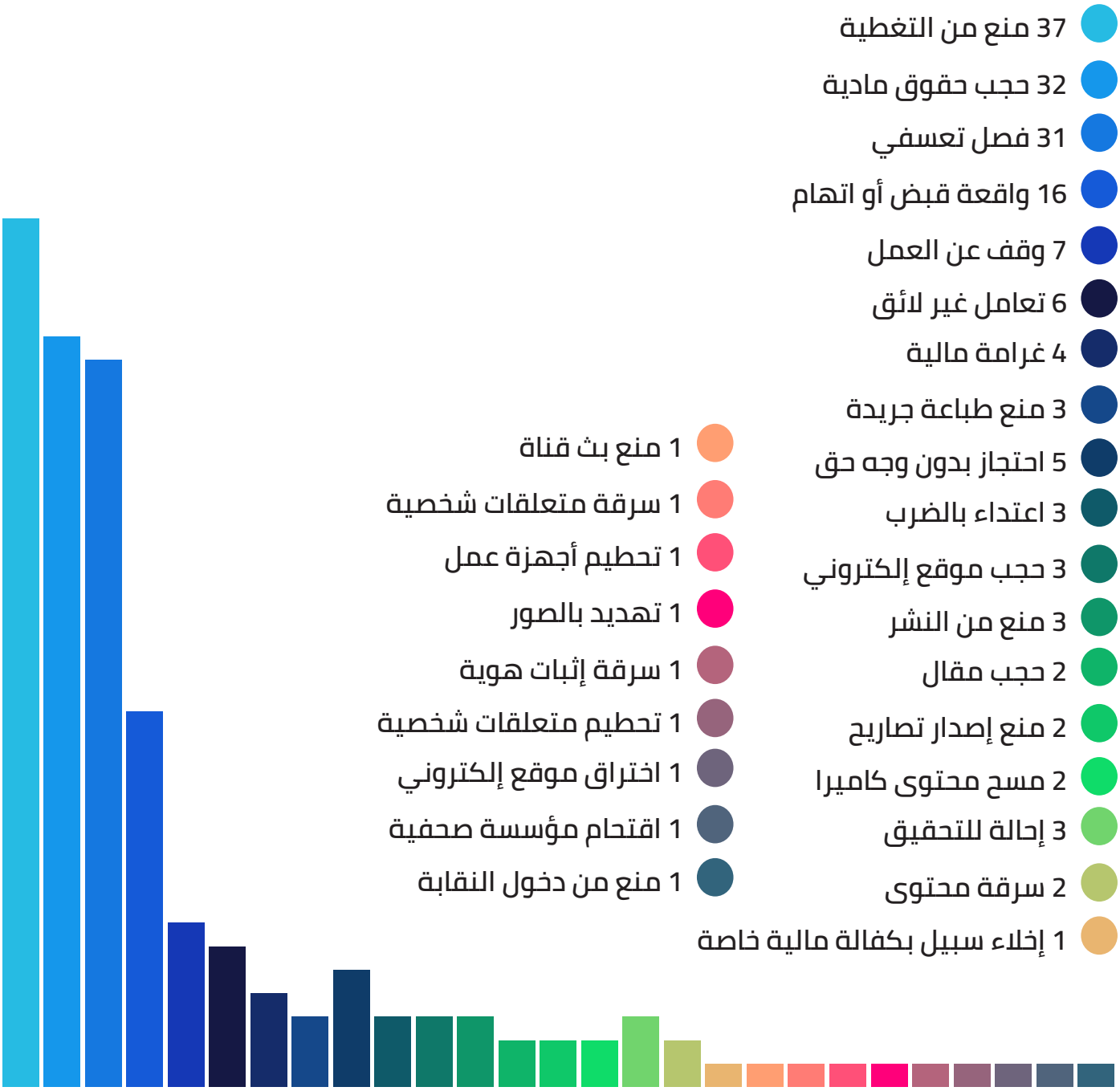

توزيع الانتهاكات وفقًا
لنوع الانتهاك

ومن ناحية الجهات القائمة بالانتهاكات (جهة المعتدي) تشير الإحصاءات إلى أن المؤسسات الصحفية والإعلامية كانت هي أكثر الجهات القائمة بالانتهاكات في حقوق الصحفيين والإعلاميين بنسبة 46% من إجمالي عدد الانتهاكات, تلتها وزارة الداخلية بنسبة 26%, ثم الجهات الحكومية والجهات القضائية بنسبة من 7% , 8% لكل منهما على التوالي، وتوزعت نسب الانتهاكات الأخرى على باقي الجهات.

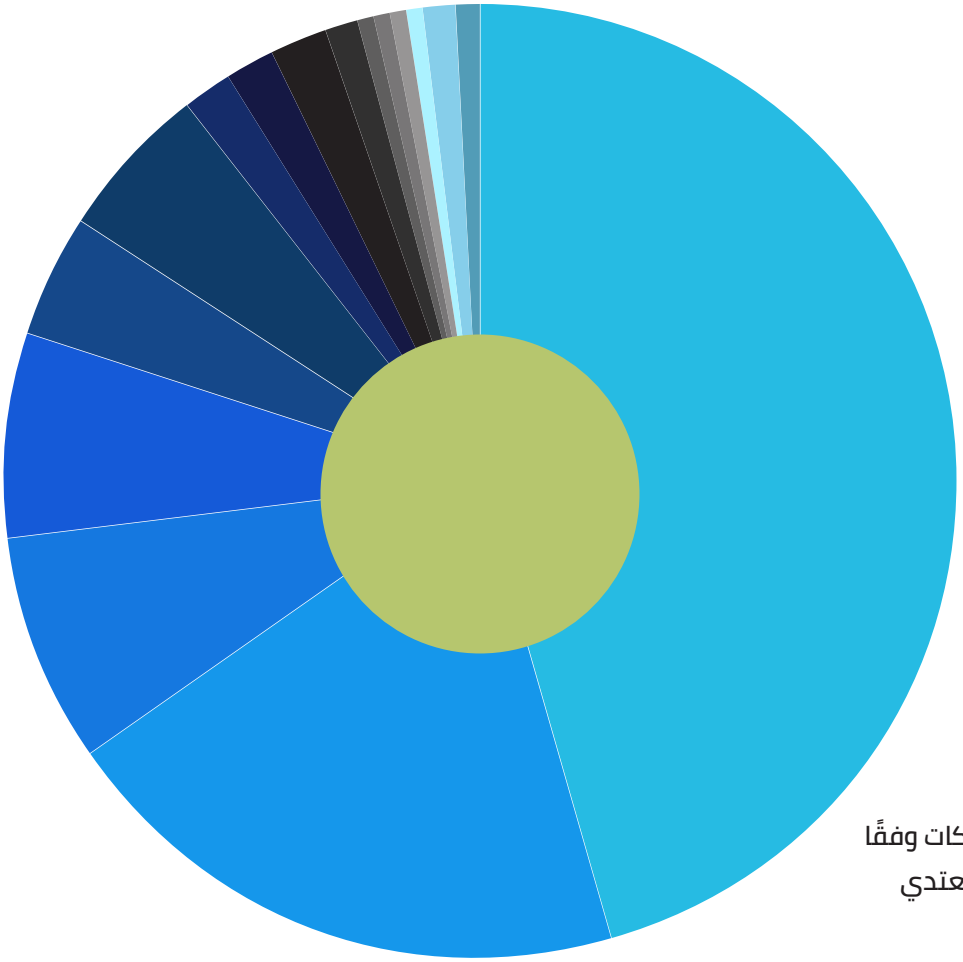

توزيع الانتهاكات وفقًا
لجهة المعتدي

- 78 مؤسسات صحفية وإعلامية
- 34 وزارة الداخلية
- 13 جهات حكومية
- 12 جهات قضائية
- 7 جهات فنية
- 9 مؤسسات رياضية
- 3 جهات غير معلومة
- 3 وزارة الصحة
- 3 جهات رقابية
- 2 وزارة الدفاع
- 1 جهات إدارية
- 1 أمن مدني
- 1 وزارة الآثار
- 1 مدنيين
- 2 نقابات
- 1 شركات أمن خاصة

وتوزعت الانتهاكات من حيث النطاق الجغرافي لوقوعها في 13 محافظة, جاءت القاهرة في المرتبة الأولى بنسبة 55%, والجيزة في المرتبة الثانية بنسبة 36%, وتوزعت النسب الباقية من الانتهاكات على باقي المحافظات.

القاهرة	94
الدقهلية	1
الجيزة	61
أسوان	1
المنوفية	4
قنا	1
الأقصر	2
السويس	1
الإسماعيلية	2
بورسعيد	1
البحر الأحمر	1
القليوبية	1
المنيا	1

توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي لحظة وقوع الانتهاك

ووفقًا لمنهجية المرصد المصري للصحافة والإعلام في عملية رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين والإعلامين، فقد تمكن المرصد من توثيق 81% من حالات الانتهاكات في 2019 بشكل مباشر عن طريق التواصل المباشر مع الضحية أو أسرته، مقابل 19% توثيق غير مباشر تم عن طريق بيانات رسمية أو معلومات من مقربين للضحية انظر جدول رقم (7).

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

3

رصد لأهم قرارات الهيئات المنظمة للعمل الإعلامي في مصر

نعرض في هذا الجزء من التقرير لأبرز القرارات الإدارية التي أصدرتها الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر؛ من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مرورًا بالهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، نهاية بعرض أهم قرارات نقابتي الصحفيين والإعلاميين في مصر، وينتهي هذا الجزء بقرار عودة وزارة الإعلام بعد إلغاءها منذ قرابة الـ 5 سنوات.

أولاً: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

يتناول هذا الجزء القرارات والقوانين التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2019؛ فقد أصدر المجلس عدد من القرارات التي أثرت بشكل أو بآخر على المشهد الإعلامي.

قرارات المجلس الأعلى للإعلام
خلال عام 2019

وفي السطور التالية سنقوم بسرد أهم القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, والهيئات, خلال عام 2019.

▪ بتاريخ 15 يناير 2019: قرر المجلس, منع رئيس نادي الزمالك, من الظهور في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة والمواقع الإلكترونية والصحف, لمدة شهرين باستثناء ما يتعلق بصفته النيابية أو بمناسبة الأعمال البرلمانية التي يجريها مجلس النواب.

▪ بتاريخ 18 مارس 2019: أصدر المجلس, القرار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ بإصدار لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. تلك اللائحة التي لاقت انتقادات واسعة من قطاع عريض من الصحفيين والإعلاميين وبعض المؤسسات الصحفية والإعلامية على حد سواء.

▪ بتاريخ 21 مارس 2019: قرر المجلس, حجب موقع جريدة المشهد لمدة ٦ أشهر وتغريمه ٥٠ ألف جنيه, وذلك في إطار تطبيق لائحة الجزاءات التي أقرها المجلس. وفي إطار ذلك أصدر ''المرصد المصري للصحافة والإعلام" بيانًا يدين فيه هذا القرار, لقراءة البيان اضغط هنا.

▪ بتاريخ 24 مارس 2019: أصدر ''الأعلى لتنظيم الإعلام", قرارًا بوقف برنامج ''الزمالك اليوم" على قناة المحور الفضائية الخاصة, لمدة شهر بسبب عدم حصول قناة المحور على تصريح من المجلس ببيع بث الهواء, كما أصدر المجلس قرارًا بوقف برنامج ''قطعوا الرجالة" لإساءته للقيم المجتمعية والدينية والثقافية الخاصة بالأسرة المصرية من إيحاءات جنسية وألفاظ لا تليق, وذلك لحين مراجعة وتغيير المحتوى الخاص به والاسم.

▪ بتاريخ 27 مايو 2019: قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, منع بث برنامج شيخ الحارة في أي وسيلة إعلامية أو إلكترونية أو رقمية, وإنذار قناة القاهرة والناس الفضائية بوقف تراخيص مزاولة النشاط مؤقتًا حال عدم التزامها بالقرار وجاء ذلك القرار بعد مخالفات بحلقة البرنامج المعروضة في ١٩ مايو 2019, بالخروج عن القيم والأخلاق بشكل يحمل تمييزًا وخوضًا في الأعراض واستخدام ألفاظ وعبارات مسيئة تتنافى مع حق الجمهور في مشاهدة إعلام هادف ومخالفة لميثاق الشرف المهني والمعايير والأعراف المكتوبة.

▪ بتاريخ 27 مايو 2019: حدد عددًا من المعايير والضوابط المُلزمة للصحفيين والإعلاميين المصريين والتي تحدد ضوابط العمل عند التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية. لقراء كافة الضوابط والمعايير اضغط هنا.

▪ بتاريخ 30 مايو 2019: حدد المعايير والضوابط المُلزمة للصحفيين والإعلاميين المصريين, والتي تحدد ضوابط العمل عند تقديم محتوى إعلامي موجه للطفل. لقراءة كافة الضوابط والمعايير اضغط هنا.

▪ بتاريخ 6 يونيو 2019: حدد المجلس, عددًا من المعايير والضوابط المُلزمة للصحفيين والإعلاميين, والمؤسسات الإعلامية المصرية في تغطية القضايا والموضوعات التي تخص المرأة. لقراء كافة الضوابط والمعايير اضغط هنا.

▪ بتاريخ 7 يونيو 2019: حدد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مدونة سلوك الإعلام الرياضى، وجاء بها عدد من الواجبات على الإعلاميين الرياضيين. لقراء كافة الضوابط والمعايير اضغط هنا.

▪ بتاريخ 11 يونيو 2019: وضع المجلس، عددًا من الضوابط لتنظيم عمل البرامج الدينية. لقراء كافة الضوابط والمعايير اضغط هنا.

▪ بتاريخ 11 يونيو 2019: وضع المجلس، عددًا من الضوابط لتنظيم عمل البرامج الطبية. لقراء كافة الضوابط والمعايير اضغط هنا.

▪ بتاريخ 8 أغسطس 2019: حدد المجلس، عددًا من العقوبات لكل من تنازل عن مؤسسة صحفية أو وسيلة إعلامية أو موقع إلكترونى، جزئيًا لأي شخص أو جهة، دون موافقة مُسبقة من المجلس، وذلك وفقًا لقانون تنظيم الصحافة والإعلام. ويُعاقب القانون كل من تنازل عن مؤسسة صحفية أو وسيلة إعلامية أو موقع إلكتروني، جزئيًا لأي شخص أو جهة، دون موافقة مُسبقة، بمقابل أو دون مُقابل، بغرامة تُعادل ضعف قيمة الحصة المتنازل عنها، مع اعتبار التنازل كأن لم يكن، فإذا كان التنازل كليًا أو عن حصة تُجاوز أغلبية أسهم الشركة، يوقف الترخيص لمدة عامين، مع إلزام المخالف بدفع الغرامة المنصوص عليها فى ذات المادة.

▪ بتاريخ 17 سبتمبر 2019: قرر المجلس، حجب موقع إلكتروني، مرجحاً ذلك إلى ''نشره أكاذيب وشائعات على السوشيال ميديا دون التحقق من صحتها والترويج لأخبار كاذبة ضد مؤسسات الدولة". كما قرر المجلس توجيه إنذارات لـ 10 مواقع إلكترونية، نقلت شائعات من مواقع التواصل بشأن معلمة بورسعيد.

▪ بتاريخ 2 أكتوبر 2019: قرر ''الأعلى للإعلام" حجب قنوات بانوراما بشكل مؤقت لمدة ٦ شهور بسبب تلاعبها بالترددات بين قنواتها الأربعة ومخالفتها قانون الملكية الفكرية ببث محتويات إعلامية مملوكة لآخرين.

▪ بتاريخ 21 أكتوبر 2019: أصدر المجلس، قرارًا بوقف برنامج ''الجدعان"، الذي يُقدم على قناة القاهرة والناس لمدة شهر لنشره اتهامات ضد اتحاد منتجي الدواجن دون سند أو دليل يثبت صحة الاتهامات التي وجهت للاتحاد، وألزم المجلس القناة بتقديم اعتذار واضح لاتحاد منتجي الدواجن.

▪ كما أصدر المجلس قرارًا بتوجيه إنذار إلى قناة الصحة والجمال لمخالفة برنامج (كواليس حياتنا)، لقيامه بالتحريض على العنف ضد تلاميذ المدارس، حيث استعرض البرنامج ظاهرة هروب الطلاب من المدارس وتم عرض فيديوهات لأولاد ولبنات أثناء هروبهم من المدرسة.

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة.

▪ بتاريخ 3 يونيو 2019: أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة، قرارًا بقَصر السفر خارج البلاد في الزيارات الرسمية بما في ذلك زيارات رئيس الجمهورية؛ ترشيدًا للإنفاق وتفعيلًا لقرارات الإصلاح المالى، على رؤساء التحرير ومندوبي الصحف وحدهم، ولا يتم السفر بالنسبة لرؤساء مجالس الإدارات.

▪ بتاريخ 1 يوليو 2019: بدأت المؤسسات القومية, تطبيق قرار زيادة أسعار الصحف اليومية والأسبوعية الذي أصدرته الهيئة الوطنية للصحافة, لتصبح 3 جنيهات بدلًا من 2 جنيه, ورغم أن القرار يسري فقط على الإصدارات القومية, إلّا أن عددًا من الصحف الخاصة والحزبية اتخذت نفس الخطوة بزيادة الأسعار, فى ظل الأزمة الاقتصادية التى تعاني منها, إذ رفعت ''المصرى اليوم, والوفد" السعر إلى 3 جنيهات, و"اليوم السابع, والشروق" لـ4 جنيهات, بينما ظلت ''الوطن" بـ2 جنيه دون زيادة.

▪ بتاريخ 22 يوليو 2019: نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء, رقم 1763 لسنة 2019, بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة الوطنية للصحافة الصادر بالقانون رقم 179 لسنة 2018. لقراءة نص اللائحة اضغط هنا.

▪ بتاريخ 27 يوليو 2019: نشرت الجريدة الرسمية قرار الهيئة الوطنية للصحافة, بشأن إصدار لائحة الموارد البشرية للعاملين بالهيئة الوطنية للصحافة. لقراءة نص اللائحة اضغط هنا.

ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام.

▪ بتاريخ 31 أغسطس 2019: أصدر الدكتور مصطفى مدبولى, رئيس مجلس الوزراء, قرارًا بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة الوطنية للإعلام, وتضمنت اللائحة التي صدر قرار بها في الجريدة الرسمية أن تتولى الهيئة الوطنية الإعلام إدارة المؤسسات والوسائل الإعلامية العامة, وتعمل على تطويرها وتنمية أصولها وتحديثها وضمان استقلالها وحيادها والتزامها بأداء مهنى وإدارى واقتصادى رشيد. لقراءة اللائحة كاملاً اضغط هنا.

رابعًا: نقابة الصحفيين.

▪ بتاريخ 5 يناير 2019: قرر مجلس نقابة الصحفيين إحالة الإعلامي عماد الدين أديب, مالك صحيفة العالم اليوم, وجمال عنايت, رئيس مجلس الإدارة, ونجلاء ذكري رئيس التحرير, إلى لجنة التأديب برئاسة وكيل النقابة خالد ميري, على خلفية فصلهم عدد من الصحفيين بالجريدة, وإحالتهم للتحقيق بالنقابة.

▪ بتاريخ 10 فبراير 2019: قرر مجلس نقابة الصحفيين, فتح باب الترشح لانتخابات التجديد النصفي على منصب نقيب الصحفيين و6 من أعضاء مجلس النقابة. واستمر فتح باب الترشح من 10 فبراير لمدة 5 أيام, انتهت ظُهر يوم 14 فبراير, على أن يتم ذلك في قاعة المجلس بالدور الثالث بالنقابة, ويتم تقديم الطعون والتنازلات في الفترة من 15 فبراير إلى ظهر يوم 19 فبراير, يعقبها إعلان الكشوف النهائية للمرشحين. وقد أدلى عدد 4832 صحفي بأصواتهم, من إجمالي 9259 صحفي يحق لهم التصويت, وقد أسفرت النتائج عن فوز ضياء رشوان بمقعد نقيب الصحفيين برصيد 2810 صوت من إجمالي 4587 صوت صحيح. وفاز بعضوية مقاعد المجلس كلًا من (محمود كامل, وحماد الرمحي, ومحمد يحيى) تحت السن, و(خالد ميري, ومحمد شبانة, وهشام يونس) فوق السن.

▪ بتاريخ 3 فبراير 2019: عقدت لجنة القيد بنقابة الصحفيين جلستها للنظر في قيد الصحفيين المتقدمين للتسجيل بجدول تحت التمرين على مدار يومين الموافق 3 و4 فبراير 2019. وفي يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير أعلنت اللجنة نتائج القيد. للاطلاع على كامل النتيجة اضغط هنا.

▪ بتاريخ 15 مارس 2019: اتخذت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين (18) قرارًا هامًا أثناء انعقاد الجمعية العمومية لانتخابات التجديد النصفي للنقابة. لقراءة كل القرارات والتوصيات التي أصدرتها الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اضغط هنا.

▪ بتاريخ 17 يونيو 2019: انتهى مجلس نقابة الصحفيين من تشكيل هيئة مكتب مجلس النقابة واللجان النوعية بعد تأخير دام أكثر من 3 أشهر, وجاء التشكيل كالآتي:

1. ضياء رشوان.. رئيسًا لصندوق التكافل؛ ولجنة التسويات, والمشرف على لجان الحريات والإسكان والتشريعات.
2. جمال عبد الرحيم.. وكيل أول النقابة, ورئيس هيئة التأديب ولجنة التدريب.
3. خالد ميري.. وكيل النقابة, ورئيس لجنتي القيد والتحقيق.
4. محمد شبانة.. سكرتير عام النقابة, وعضو لجنة التحقيق.
5. هشام يونس.. أمين صندوق النقابة.
6. حسين الزناتي.. وكيل النقابة للنشاط والمتابعة, ورئيس لجنة الحج والعمرة, وعضو هيئة التأديب.
7. أيمن عبدالمجيد.. رئيس اللجنة التشريعية, ولجنة الرعاية الاجتماعية والصحية, وعضو لجنة القيد الاستئنافية.
8. محمد سعد عبدالحفيظ.. رئيس لجنتي الشئون العربية, والإسكان, وعضو لجنة القيد.
9. محمد يحيى.. رئيس لجنة الخدمات, والسكرتير العام المساعد, وعضو هيئة التأديب.
10. حمّاده الرمحي, رئيس لجنة المعاشات, وأمين الصندوق المساعد, وأمين لجنة التسويات, وعضو لجنة القيد الاستئنافية, وأحد ممثلي مجلس النقابة في صندوق التكافل.
11. عمرو بدر.. السكرتير العام المساعد, ورئيس لجنة الحريات.
12. محمد خراجة.. وكيل النقابة للشئون الاقتصادية, ورئيس لجنة تنمية الموارد.
13. محمود كامل.. رئيس اللجنة الثقافية وعضو لجنة القيد.

▪ بتاريخ 4 أغسطس 2019: قرر مجلس نقابة الصحفيين, في اجتماعه برئاسة النقيب ضياء رشوان, تشكيل لجنة القيد برئاسة خالد ميرى وكيل النقابة, وتضم كلًا من هشام يونس, ومحمد سعد عبد الحفيظ.

▪ بتاريخ 26 أغسطس 2019: نشرت نقابة الصحفيين كشوف بأسماء المتقدمين للجنة المشتغلين بجداول النقابة. وكانت لجنة القيد بنقابة الصحفيين, برئاسة خالد ميري, وكيل أول النقابة, أعلنت انعقاد لجنة النقل من جدول تحت التمرين إلى جدول المشتغلين لمن استكملوا المدة القانونية بجدول ' تحت التمرين". لقراءة الكشوف اضغط هنا.

خامسًا: نقابة الإعلاميين.

▪ بتاريخ 15 فبراير 2019: قرر مجلس النقابة تكليف وكيل النقابة, طارق سعدة بأعمال نقيب الإعلاميين, على خلفية تقديم الإعلامي حمدي الكنيسي استقالته من المنصب, وذلك لحين الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية. وقرر المجلس أيضاً تعيين الإعلامية سهام صالح وكيل أول النقابة رئيساً للجنة المشرفة على الانتخابات.

▪ بتاريخ 24 فبراير 2019: انتهت نقابة الإعلاميين من وضع الشروط والأوراق المطلوبة للحصول على تصريح مزاولة المهنة, و إنشاء سجل خاص للتصاريح المؤقتة يقيد فيها كل شخص يرغب فى ممارسة النشاط الإعلامى من غير المقيدين بالنقابة, وذلك وفقًا للمادة 12 من قانون النقابة. لقراءة جميع الشروط والأوراق المطلوب للحصول على تصريح مزاولة المهنة اضغط هنا.

▪ بتاريخ 25 أبريل 2019: أعلن الدكتور طارق سعدة, نقيب الإعلاميين, إيقاف الإعلامي مدحت شلبي عن التعليق حتى نهاية الموسم, عقابًا على ما بدر منه خلال تعليقه على مباراة الزمالك الأخيرة أمام بيراميدز .

▪ بتاريخ 26 مايو 2019: مجلس النقابة اتخذ قرارًا بوقف الإعلامية بسمة وهبة مقدمة برنامج "شيخ الحارة" المذاع على فضائية "القاهرة والناس".

▪ بتاريخ 26 أغسطس 2019: قرر مجلس نقابة الإعلاميين برئاسة الدكتور طارق سعدة, منع تامر أمين مقدم برنامج "آخر النهار" المذاع علي قناة النهار, من ممارسة النشاط الإعلامي في القناة أو أي وسيلة إعلامية أخرى لعدم حصوله على تصريح مزاولة النشاط الإعلامي, وكونه وغير مقيد بجداول النقابة وذلك بالمخالفة للقانون.

سادساً: تعيين "هيكل" وزيرًا للدولة لشؤون الإعلام.

شهد التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الجمهورية, الأحد الموافق 22 ديسمبر 2019, تعيين أسامة هيكل عضو مجلس النواب, ورئيس لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس, في منصب وزير الدولة لشؤون الإعلام, وعقب توليه المنصب, وفي مطلع العام الحالي 2020 وجه رئيس الجمهورية له عدد من التوجيهات أبرزها:

▪ التأكيد على أهمية دور الإعلام في تشكيل وعي المواطن في ظل التطورات والمستجدات على الصعيدين الوطني والدولي.
▪ ضرورة عرض الآراء والاتجاهات المتنوعة والاطلاع على الرأي والرأي الآخر.
▪ ترسيخ القيم والثوابت المجتمعية, وعزل ومكافحة الفكر المتطرف.
▪ تعزيز وزارة الإعلام للرسائل السابقة من خلال صياغة السياسات الإعلامية ذات الصلة.
▪ تحقيق التنسيق والتناغم داخل المنظومة الإعلامية, بما فيها الهيئات والمؤسسات الوطنية المنظمة للصحافة والإعلام في مصر.
▪ تدعيم مفهوم الإعلام المحترف في مصر في إطار منضبط, لمواكبة التطور الكبير الذي طرأ على مجال الإعلام في العالم, ليكون قادرًا على درء مخاطر انتشار الشائعات والتفاعل السريع مع وتيرة الأحداث الإقليمية المتصاعدة في المنطقة.
▪ الالتزام بتطبيق المعايير المهنية الإعلامية.
▪ التركيز على شريحة الشباب والأجيال الناشئة بما يساهم في جهود الدولة لبناء الشخصية والإنسان المصري.

4

أبرز المستجدات
على ساحة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2019

نستعرض في هذا القسم من التقرير, أبرز المحطات والمستجدات التي لاقت اهتمامًا واسعًا من جانب الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2019, ولا شك أنه من أهم تلك المحطات: انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين في مارس 2019, بالإضافة إلى انفراد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بصياغة واعتماد ''لائحة الجزاءات والتدابير المالية" التي يجوز توقيعها على المؤسسات الصحفية والإعلامية.

أولاً: الصحفيين يختارون نقيبًا للصحفيين و6 أعضاء.

في 12 فبراير 2019, فتحت اللجنة العليا المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين, برئاسة الكاتب الصحفي, جمال عبدالرحيم, الباب لقبول المرشحين على منصب نقيب الصحفيين وعضوية نصف المجلس, ليختار الصحفيين المقيدين بجدول المشتغلين والبالغ عددهم 9259 صحفيًا,النقيب و6 أعضاء يتجدد بهم نصف المجلس(4), وناشدت اللجنة عدد 636 صحفيًا, غير مسددين لاشتراك النقابة لعام 2019, بتسديد الاشتراكات حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات.

وفي 14 من فبراير 2019, أعلنت اللجنة العليا المشرفة على انتخابات التجديد النصفي للنقابة, عن أسماء المرشحين, والذين بلغ عددهم 11 مرشحًا لمنصب نقيب الصحفيين, و52 مرشحًا لعضوية مجلس النقابة, على أن تبدأ مرحلة تلقي طلبات الطعون والتنازلات في اليوم الذي يليه الموافق 15 فبراير 2019 وتستمر لمدة 5 أيام, ليعلن كشف جديد يشمل الأسماء النهائية للمرشحين.(5) وأثناء فحص الطعون, قبلت ''اللجنة" طعنًا واحدًا مقدمًا ضد المرشح هشام جعفر, ليتم إعلان القائمة النهائية للمرشحين في 19 فبراير 2019, والتي أصبح فيها عدد المرشحين على عضوية المجلس 51 مرشح(6).

وينص قانون نقابة الصحفيين, رقم 76 لسنة 1970, على انعقاد الجمعية العمومية في مقر النقابة في اليوم الأول لشهر مارس من كل عام, كما يجب على النقيب دعوة أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع بإعلان ينشر مرتين في جريدتين يوميتين تصدران في القاهرة قبل انعقادها بأسبوع على الأقل, ويبين في الإعلان موعد الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العمومية, وتدرج في جدول الأعمال الموضوعات التي يقترحها مجلس النقابة, كما أنه لأي عضو أن يقدم إلى مجلس النقابة أي اقتراح يرى عرضه على الجمعية العمومية العادية, وذلك قبل موعد عقدها بأسبوع على الأقل, ولا يجوز للجمعية العادية أو غير العادية أن تنظر في غير الموضوعات الواردة في جدول أعمالها إلا ما يرى مجلس النقابة عرضه عليها من الأمور العاجلة التي تطرأ بعد توجيه الدعوة(7).

كما ينظم ذات القانون, إجراءات انعقاد الجمعية العمومية, حيث يشترط القانون لصحة انعقاد ''الجمعية" حضور نصف الأعضاء على الأقل, فإذا لم يتوافر هذا العدد يتم تأجيل الاجتماع أسبوعين مع إعادة إعلام الأعضاء بالموعد الجديد. ويكون انعقادها الثاني صحيحًا إذا حضره ربع عدد الأعضاء, وتتكرر الدعوة حتى يكتمل هذا العدد. وينظم القانون طريقة اتخاذ الجمعية العمومية قراراتها عن طريق الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

4- محمد علي, فتح باب الترشح في انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين لليوم الثالث, بوابة الأهرام, 12 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 25 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

5- محمد علي, ننشر أسماء المرشحين على مقعد النقيب والمجلس في انتخابات الصحفيين, بوابة الأهرام, 14 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 25 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

6- رفض الطعون المقدمة ضد ترشح ضياء رشوان.. وقبول طعن هشام جعفر بـ"الصحفيين", المصري اليوم, 19 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 25 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

7- رفض الطعون المقدمة ضد ترشح ضياء رشوان.. وقبول طعن هشام جعفر بـ"الصحفيين", المصري اليوم, 19 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 25 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

وفي حالة عدم حصول أحد المرشحين لمنصب النقيب على الأغلبية المطلقة وهي (1+50%) من الأصوات الصحيحة, تُعاد الانتخابات بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات, ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية, وعند تساوي الأصوات يقترع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية. كما أن انتخاب أعضاء المجلس يكون بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين, فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يتم الاقتراع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية.

وفي السطور التالية, سنحاول إلقاء الضوء على بعض التفاصيل الإجرائية التي حدثت في الانتخابات, كما سنقوم بعرض قرارات الجمعية العمومية وتوصياتها. بالإضافة إلى تقديم عرض تحليلي مبسط للمرشحين الذين ترشحوا للانتخابات, ونهاية سنقوم بتسليط الضوء على عدد من السلبيات والمخالفات التي صاحبت إجراء الانتخابات.

نظرة سريعة على كشوف المرشحين(8).

بشكل عام؛ انخفض إقبال المرشحين على انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين 2019 مقارنة بالانتخابات السابقة, حيث شهدت انتخابات عام 2017 ترشح 74 صحفيًا, أما انتخابات عام 2015 شهدت ترشح 81 صحفياً, بينما تعد انتخابات عام 2011 أكثر الانتخابات التي شهدت عدد من المرشحين بلغ 101 صحفياً.

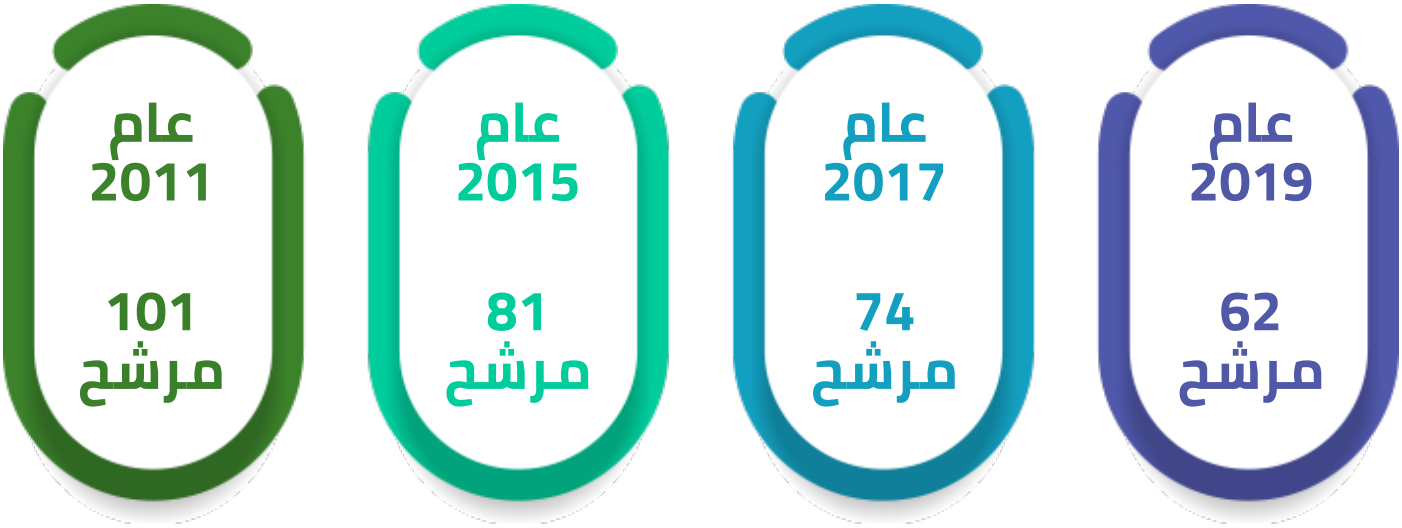

عدد المرشحين في انتخابات
التجديد النصفي لانتخابات نقابة
الصحفيين

8- محمد علي, كل ما تود معرفته عن انتخابات نقابة الصحفيين التي تنطلق غداً, بوابة الأهرام, 28 فبراير 2019, متاح على الرابط

وبشكل أكثر تفصيلًا؛ تصدر مرشحين المؤسسات القومية قائمة المرشحين على عضوية مجلس النقابة, حيث بلغ عدد المرشحين منها 28 صحفيًا, بواقع 11 مرشحًا من أخبار اليوم و8 مرشحين من الأهرام و3 مرشحين من دار التحرير ومرشحيّن اثنين من وكالة أنباء الشرق الأوسط واثنين آخرين من دار الهلال ومرشح واحد لكل من دار المعارف وروز اليوسف, في حين بلغ مرشحين الصحف الخاصة والحزبية 24 مرشح.

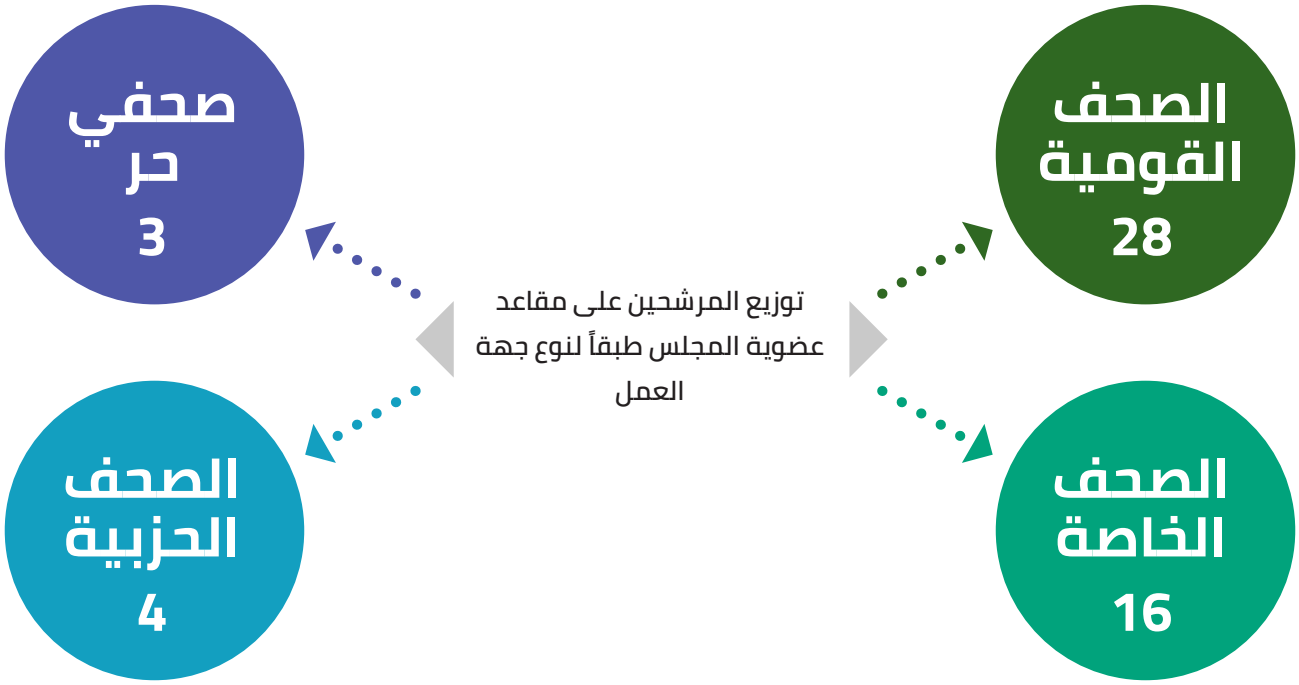

وبالنسبة لمقعد النقيب؛ تصدر أيضًا صحفيو المؤسسات القومية قائمة المرشحين على مقعد النقيب, برصيد 6 مرشحين, بواقع ٣ مرشحين من دار التحرير ومرشح واحد من الأهرام والأخبار ووكالة أنباء الشرق الأوسط, مقابل 0 مرشحين على منصب النقيب من الصحف الحزبية والخاصة.

ويتضح من الأرقام أن مؤسسة دار التحرير تصدرت عدد المرشحين على منصب النقيب, وفي المقابل تصدرت مؤسسة أخبار اليوم عدد المرشحين لعضوية مجلس النقابة.

وبالنسبة للنوع الاجتماعي للصحفيين والصحفيات المترشحات؛ ترشحت صحفية واحدة على مقعد النقيب, وهي سمية العجوز, الصحفية بوكالة أنباء الشرق الأوسط, أما عن عضوية مجلس النقابة فقد ترشحت 6 صحفيات فقط بين 52 مرشحًا, هم مجموع المرشحين لعضوية المجلس.

تصنيف المرشحين طبقًا للنوع الاجتماعي لانتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين

وفي نفس السياق, ووفقًا للمادة 7 فقرة (أ) من اللائحة التنفيذية للقانون 76 لسنة 1970 رشح صحفيًا واحدًا فقط, هو الصحفي أحمد الشامي, من الجمهورية, نفسه لمنصب النقيب وعضوية المجلس معًا. وأعاد 4 أعضاء بمجلس النقابة المنتهية ولايته, هم خالد ميري, ومحمد شبانة, ومحمود كامل, وحاتم زكريا, ترشحهم مرة أخرى, فيما اعتذر إبراهيم أبوكيلة, وأبو السعود محمد؛ عن الترشح.

ومن بين المرشحين على منصب النقيب, الصحفي ضياء رشوان الذي شغل مقعد نقيب الصحفيين في الفترة من مارس ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥. بينما ترشح ثلاث صحفيين قد سبق لهم الحصول على عضوية المجلس في أوقات سابقة.

الطعون التي تقدمت ضد المرشحين.

تلقت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات 5 طعون كالآتي:

تلقت ''اللجنة'' 3 طعون منفصلة من جانب كلًا من الصحفي بجريدة اليوم السابع محمد عبد الفهيم, والصحفي بجريدة الأهرام حسام الدين الجداوي, والصحفي محمد رضوان, ضد ترشح ''ضياء رشوان'' على مقعد نقيب الصحفيين, مطالبين باستبعاده من كشوف المرشحين, كوّنه لم يعد يعمل بالصحافة بعد تعيينه رئيسًا للهيئة العامة للاستعلامات, كما أن ''رشوان'' يشغل منصبًا حكوميًا بقرار جمهوري, بالمخالفة لقانون ولوائح نقابة الصحفيين, التي تشترط في العضو بجدول المشتغلين, ألا يكون مُعين بهيئة أو مؤسسة حكومية(9).

تلقت اللجنة المشرفة على الانتخابات طعنًا مقدمًا من الصحفي بجريدة صوت الأمة أحمد أبو الخير, ضد ترشح رئيس تحرير صوت الأمة الصحفي يوسف أيوب, مطالبًا باستبعاده من كشوف المرشحين, ومؤسسًا طلبه على أن يترأس ''أيوب'' اللجنة النقابية للعاملين باليوم السابع, وتم فصل نحو 45 صحفي, فصلًا تعسفيًا, دون أن يتدخل من قريب أو بعيد لصالح الصحفيين المفصولين, بالإضافة إلى أنه يشغل منصب رئيس تحرير تنفيذي لجريدة صوت الأمة, في الوقت الذي تم فيه فصل عددًا من الصحفيين بالجريدة فصلًا تعسفيًا(10).

تلقت اللجنة طعنًا ضد الصحفي المحتجز هشام جعفر, لعدم تصديقه على طلب ترشحه بنفسه, وهو ما قبلته اللجنة من الناحية الشكلية, وبناء عليه قررت استبعاده بسبب عدم تسليم زوجته توكيل خاص أثناء تقديم أوراق الترشح تنفيذًا للمادة 7 فقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لنقابة الصحفيين, بينما رفضت الطعن من الناحية الموضوعية(11).

دعاوى قضائية هددت إجراء الانتخابات في موعدها.

أقام الصحفي بـ ''الأهرام''، حسام الدين حسين الجداوي دعوى قضائية أمام الدائرة الثانية قضاء إداري, ضد نقيب الصحفيين بصفته, ورئيس اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين بصفته, وضياء يوسف رشوان أحمد بشخصه وبصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات, لاستبعاد الكاتب الصحفي ''ضياء رشوان'' من كشوف المرشحين على منصب نقيب الصحفيين لتوليه وظيفة حكومية بقرار جمهوري رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات. لقراءة نص الدعوى القضائية كاملة اضغط هنا.

كما أقام الصحفي بـ"المصري اليوم"، محمد رضوان, دعوى قضائية اختصم فيها رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات ونقيب الصحفيين آنذاك, عبد المحسن سلامة, والمرشح على منصب النقيب ضياء رشوان, باعتبار أن الأول رفض الطعن المقدم ضد الثالث, والذي يشغل منصبًا حكوميًا يتعارض مع قانون نقابة الصحفيين, مؤكدًا في دعواه أنه كان يجب تحويل قيده من جدول المشتغلين إلى غير المشتغلين بقوة القانون. وطالبت الدعوى القضائية بإلزام مجلس النقابة بتعديل قيد ''رشوان''، إلى جدول غير المشتغلين وإلزام رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات بشطب اسمه من قوائم المرشحين النهائية(12).

9- أحمد البهنساوي, ''انتخابات الصحفيين'' تتلقى 5 طعون على المرشحين.. و"نصيب الأسد" لرشوان, 19 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 26 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

10- المصدر السابق ذاته

11- اللجنة المشرفة على انتخابات الصحفيين: طعن واحد ضد هشام جعفر, الشروق, 16 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 26 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

12- حسن هريدي, نظر دعوى استبعاد ضياء رشوان من انتخابات نقابة الصحفيين غدا, بوابة أخبار اليوم, 26 فبراير 2019, آخر زيارة بتاريخ 26 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

وأصدرت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة حكمًا قضائيًا نهائيًا بأحقية ضياء رشوان، في الترشح على منصب نقيب الصحفيين، باعتباره يعمل صحفيًا ولم يهجر القلم، وما زال بمركز الأهرام للدراسات وعمله بالهيئة لا يتعارض مع عمله كصحفي.(13)

تأجيل "الانتخابات" لعدم اكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية.

في الأول من مارس 2019، بدء تسجيل الصحفيين الذين حضروا الجمعية العمومية الساعة 10 صباحًا، لكن الحضور كان ضعيفًا كعادة "جمعية 1 مارس"، إذ حضر 716 صحفيًا فقط من 4630 صحفيًا (هم نصف عدد الأعضاء الذين لهم حق التصويت + 1)، وبالتالي تأجلت الجمعية لأسبوعين، ليتم عقدها في 15 مارس 2019، حسب ما تمليه المادة 35 من قانون نقابة الصحفيين.

ولعل الأسباب وراء عدم اكتمال جمعية 1 مارس، هي نفسها الأسباب التي أجلتها في السنوات السابقة، حيث اعتاد الصحفيون على عدم الاستجابة للدعوة الأولى، وهو الذي خلق حالة من اليأس أصابت الصحفيين خلال السنوات السابقة جعلتهم على قناعة تامة باستحالة حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية.

وبالتوازي؛ يطرح ضعف المشاركة في "جمعية 1 مارس" من كل عام انتقاد الغالبية من الصحفيين لقانون النقابة رقم 76 لسنة 1970، لتحديده يوم الجمعة الأولى من شهر مارس لانعقاد الجمعية العمومية العادية، وهو اليوم الذي يتخذه غالبية الصحفيين إجازة رسمية.

إجراء "الانتخابات" بعد اكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية.

في 15 من مارس 2019، بلغ الحضور في الجمعية 4823 صحفي، وبهم أُجريت الانتخابات وباقي جدول أعمال الجمعية، حيث بلغت الأصوات الصحيحة منها 4588 صوتًا، بينما بلغت الأصوات الباطلة 235 صوتًا. وأعلن رئيس اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين فوز ضياء رشوان بمنصب نقيب الصحفيين، بحصوله على 2810 أصوات، مقابل 1545 صوتًا لمنافسه رفعت رشاد، وبالتالي يعد "رشوان" هو النقيب رقم 22 في تاريخ نقابة الصحفيين، كما يعتبر مجلسه هو المجلس رقم 51. وفاز في السباق الانتخابي على عضوية مجلس النقيب كلًا من:

- محمود كامل، وحصل على ٢١٠٧ صوتًا (تحت السن).
- خالد ميري، وحصل على ٢٠٠٣ أصوات (فوق السن).
- محمد شبانة، وحصل على ١٩٦١ صوتًا (فوق السن).
- هشام يونس، ١٤٧٥ صوتًا (فوق السن).
- حماد الرمحي، وحصل على ١٢٨٨ صوتًا (تحت السن).
- محمد يحيى يوسف، وحصل على ١١٥٤ صوتًا (تحت السن).

13- محمود الشوربجي، "القضاء الإداري" يرفض دعوى استبعاد ضياء رشوان من انتخابات نقيب الصحفيين، مصراوي، 27 فبراير 2019، آخر زيارة بتاريخ 26 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

أهم قرارات وتوصيات الجمعية العمومية(14):

1- القرارات:

- التصديق على محضر الجمعية العمومية السابق بتاريخ 17 مارس 2017.

- التصديق على تقريري مجلس النقابة خلال الفترة من مارس 2017 إلى فبراير 2019.

- تعديل الفقرة (ط) بالمادة (7) من اللائحة الداخلية للنقابة لتصبح: "إذا أسفر انتخاب النقيب عن عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة أعيد الانتخاب بين المرشحيَن الحاصليَن على أكثر الأصوات. وتكون الإعادة في نفس اجتماع الجمعية العمومية, وتجري عملية التصويت في اليوم التالي مباشرة من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً بحضور الأغلبية النسبية".

- قررت الجمعية العمومية إضافة بنود تتضمن مواد خاصة بتأديب أعضاء النقابة في اللائحة الداخلية ليتم العمل بها لحين التدخل التشريعي بتعديل قانون نقابة الصحفيين, وفي تعديلاتها الجديدة اختصت نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها, وتطبق في هذا الشأن الأحكام الواردة في قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970.

- قررت الجمعية العمومية تمسكها بجميع قرارات الجمعيات العمومية السابقة بشأن حظر كافة أشكال التطبيع المهني والنقابي والشخصي بكافة أشكاله مع الكيان الصهيوني.

- تكليف مجلس النقابة بالتصدي للكيانات النقابية الموازية التي تقتنص جزءًا من دور النقابة القانوني والمهني.

- قررت الجمعية العمومية إلزام مجلس النقابة بإحالة رؤساء مجالس إدارات الصحف أعضاء النقابة ورؤساء تحرير الصحف إلى التأديب حال فصلهم للصحفيين تعسفيًا, وتكليف مجلس النقابة بالمواجهة الجادة والسريعة لظاهرة الفصل التعسفي من العمل واعتبار الفصل التعسفي خط أحمر.

- تكليف مجلس النقابة بسرعة العمل على إقرار لائحة موحدة للأجور في كافة المؤسسات الصحفية التي يتم قبول العضوية منها بالنقابة, بما يضمن حياة كريمة للصحفي, على ألا يقل الحد الأدنى المقبول به في العقود التي تعترف بها النقابة عن الحد الأدنى للأجور الذي أقرته الدولة المصرية.

- حظر الجمع بين مواقع النقيب وأعضاء مجلس النقابة وبين أي منصب حكومي بالتعيين أو الانتداب أو الإعارة أو على أي نحو كان, ويعد من يخالف هذا القرار مستقيلا بشكل تلقائي من موقعه النقابي وتعود الجمعية العمومية لانتخاب بديل عنه. ويراعى تطبيق ذلك اعتبارا من الانتخابات القادمة بعد دراسته دراسة قانونية.

14- للاطلاع على كافة قرارات وتوصيات الجمعية العمومية بالتفصيل من خلال هذا الرابط

- أكدت الجمعية العمومية على تضامنها الكامل مع الزملاء الذين مازالوا رهن الحبس الاحتياطي، وتطالب بسرعة الإفراج عنهم بضمان النقابة، وتحسين أوضاعهم المعيشية والصحية وتسهيل زيارة أسرهم لهم، وتمكين أعضاء مجلس النقابة ومحاميها من زيارتهم.

2- التوصيات:

- أوصت الجمعية العمومية بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة والحبس في قضايا الرأي بالتنسيق مع المؤسسات الصحفية، طبقا للمادة 15 من قانون تنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018 التي تنص على: ''تلتزم المؤسسات الصحفية والإعلامية، بالتعاون مع النقابة المعنية، بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة، بقرار من جمعياتها العمومية، وتحدد اللوائح الداخلية لكل صندوق قواعد ورسوم اشتراك العاملين فيه، وشروط صرف التأمين في حالتي العجز أو البطالة".

- أوصت الجمعية العمومية بضرورة أخذ رأي النقابة في أي إجراءات تتعلق بدمج المؤسسات الصحفية القومية أو إلغاء بعض إصداراتها، حفاظاً على حقوق الصحفيين العاملين بها.

- أوصت الجمعية العمومية بعدم الموافقة على إجراء تعديلات على قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970 إلا بعد العرض على الجمعية العمومية.

المخالفات التي شابت العملية الانتخابية:

- عدم تنفيذ المرشحين لتعليمات لجنة الانتخابات: رغم تحذير اللجنة المشرفة على الانتخابات للمرشحين من لصق دعايتهم الانتخابية بصمغ، وتهديدها بإزالة دعاية أي مرشح يخالف هذه التعليمات، والتزم بعض المرشحين بذلك، ولكن لم تلتزم اللجنة بما هددت به المرشحين المخالفين.

- توجيه بعض الاتهامات التي أثرت على نتائج الانتخابات لعدد من مؤسسات الدولة الدولة: تدخلت الدولة في انتخابات نقابة الصحفيين، بنفس الممارسات المعتادة عند كل انتخابات للتجديد النصفي لمجلس النقابة، حيث دعمت أحد المرشحين على منصب النقيب، والذي سبق أن أعلن عن موافقة وزارة المالية على زيادة قيمة بدل التكنولوجيا والتدريب بنسبة 25% لأعضاء النقابة ليزيد البدل مبلغ 420 جنيه ويصل إلى 2100 بدلا من 1860 جنيه.
كما حشدت المؤسسات القومية صحفييها بالحافلات، وقامت بتوفير وجبات الطعام للناخبين العاملين بها.
وبرزت عدد من الادعاءات حول توجيه الصحفيين من جانب رؤساء التحرير لانتخاب مرشحين بعينهم.

- لوحظ بكثرة توزيع المرشحين لعدد كبير من الهداية العينية ''الثمينة" مثل (الشواحن، الباور بانك، والسماعات) بهدف استمالة الناخبين للتصويت لهم.

ثانيًا: إصدار لائحة جزاءات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

نشرت ''الوقائع المصرية" في العدد رقم 64 بتاريخ 18 مارس 2019, قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 16 لسنة 2019, بشأن إصدار لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018(15).

ولاقت مواد اللائحة رفض واسع من قبل جموع الصحفيين والإعلاميين في مصر, وكذلك من قبل عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية, ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بحرية الرأي والتعبير في مصر, وذلك لعدد من الأسباب يمكن تلخيصها كالآتي:

- كثرة المفاهيم المطاطية باللائحة.
- تغول اللائحة على اختصاصات نقابتي الصحفيين والإعلاميين.
- تغول اللائحة على اختصاصات السلطة القضائية.
- مخالفة مواد اللائحة لعدد من مواد الدستور المصري.
- مخالفة مواد اللائحة للمعاهدات والمواثيق الدولية.

وأعلنت عدد من المؤسسات الرسمية المعنية بالدفاع عن حقوق الصحفيين والإعلاميين عن رفضهم القاطع لمواد اللائحة, ومن أبرز تلك المؤسسات:

نقابة الصحفيين

أعلن نقيب الصحفيين, وعدد من أعضاء مجلس النقابة, رفضهم لمواد اللائحة التي انفرد بإصدارها ''الأعلى للإعلام", ووصفها أعضاء المجلس بعدم الدستورية, وأن بعض موادها تتعارض مع مواد القانون, وأشار البيان الذي أصدره نقيب الصحفيين, ضياء رشوان, أن مجلس نقابة الصحفيين سيناقش مواد اللائحة في ضوء تقرير الملاحظات الذي سبق أن أقرها مجلس النقابة المنتهية ولايته في جلسة 8 يناير 2019, وشدد ''رشوان" على أن النقابة سوف تكون رأيها النهائي في هذه اللائحة وفقًا لمواد الدستور(16).

وأعرب محمود كامل, عضو مجلس نقابة الصحفيين, عن تجاهل ''الأعلى للإعلام" لمطالب مجلس النقابة والمقترحات المُقدمة من الصحفيين, كما أدان اللائحة كل من, محمد سعد عبد الحفيظ, وعمرو بدر, وهشام يونس؛ أعضاء مجلس النقابة(17).

نقابة الإعلاميين

من جانبه أكد محجوب سعدة, سكرتير عام نقابة الإعلاميين, أن ''الأعلى للإعلام" تجاهل ملاحظات نقابة الإعلاميين على لائحة الجزاءات, موضحًا ''سعدة" أن إصرار المجلس الأعلى على ظهور هذه اللائحة بهذا الشكل سيؤدي إلى وجود خلافات مستمرة بين المجلس الأعلى للإعلام, ونقابة الإعلاميين(18).

15- المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, الجريدة الرسمية تنشر لائحة جزاءات الأعلى للإعلام, 19 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

16- الصفحة الرسمية لنقيب الصحفيين ضياء رشوان على موقع التواصل الاجتماعي ''فيسبوك", 19 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

17- موقع أخبار الخليج 365, ''الصحفيين تفتح النار على جزاءات ''الأعلى للإعلام", 20 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 24 مارس 2019, متاح على الرابط

18- موقع البوابة نيوز, سعدة: الأعلى للإعلام تجاهل ملاحظة نقابة الإعلاميين على لائحة الجزاءات, 19 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر2019, متاح على الرابط

المجلس القومي لحقوق الإنسان.

عبر المجلس القومي لحقوق الإنسان عن رفضه للائحة الجزاءات, موضحًا أن بنودها تتضمن قيودًا على ممارسة حرية الرأي والتعبير والصحافة بكافة وسائلها سواء المسموعة أو المقروئة؛ الورقية أو الإلكترونية, أو المرئية.

وأكد ''القومي لحقوق الإنسان" أن هذه اللائحة لا تتوافق مع الحق في حرية الرأي والتعبير, ودعا ''الأعلى للإعلام" لمراجعتها وتنقيتها بما يتوافق مع أحكام الدستور(19).

وفي أول رد فعل رسمي للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, على الاعتراضات والانتقادات التي وُجهت للائحة, أبدى رئيس المجلس, مكرم محمد أحمد, استيائه من الاعتراضات والانتقادات التي وُجهت للائحة قائلًا: ''المعترضون على اللائحة مش لاقيين شغلانة", كما أكد ''مكرم" أن اللائحة قانونية 100% ولا يوجد بها أي تعارض مع نصوص مواد القانون والدستور(20).

وبعد هذا التصريح -المثير للجدل- بيومين, وفي أول تطبيق لنصوص اللائحة, أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قراره رقم 20 لسنة 2019 بحجب الموقع الإلكتروني لصحيفة المشهد لمدة 6 أشهر وإلزام الصحيفة الورقية بغرامة قدرها 50 ألف جنيه تسدد خلال أسبوعين(21), وقد عبر ''المجلس" بهذا القرار عن نيته المبيتة وعزمه على الاستمرار في تطبيق لائحة الجزاءات ضاربًا عرض الحائط بجميع الانتقادات والاعتراضات.

وإجمالًا؛ خلال عام 2019؛ استند ''الأعلى للإعلام" إلى لائحة الجزاءات في توقيع العقوبات والغرامات بحق الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية على حد سواء, حيث قام بإصدار عدد (29) قرار عقابي بحق وسائل الإعلام والعاملين بها, في الفترة من 18 مارس -تاريخ إقرار اللائحة- وحتى 31 ديسمبر 2019.

19- المواطن, ''القومي لحقوق الإنسان" يرد على لائحة جزاءات الأعلى للإعلام, 20 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

20- الدستور, مكرم محمد أحمد: المعترضون على لائحة الجزاءات ''مش لاقيين شغلانة", 19 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

21- المشهد, في أول تطبيق للائحة الجزاءات: حجب المشهد 6 أشهر وتغريم الصحيفة 50 ألف جنيه بتهم مجهلة, 21 مارس 2019, آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على الرابط

القرارات العقابية للمجلس الأعلى
بعد إصدار لائحة الجزاءات

وفي نفس السياق؛ تابعت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام قرار المجلس المعني بإصدار لائحة الجزاءات، وقام "المرصد" بإصدار ورقة قانونية بعنوان **"لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام ..تنظيم أم تحجيم"**، بهدف توضيح الخط الزمني لإصدار تلك اللائحة. وتوضح الورقة انفراد المجلس الأعلى للإعلام بالقرار والصياغة وإهمال آراء وتعليقات جميع الجهات المعنية بتلك اللائحة، كما توضح الورقة عددًا من الملاحظات بمواد اللائحة والتى ستؤثر بالسلب على حالة حرية الرأي والتعبير بشكل عام وحالة الحريات الإعلامية بشكل خاص، وتتضمن الورقة الإشارة إلى عدد من المواد التي يشوبها عدم الدستورية وتعارضها مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي قامت مصر بالتوقيع عليها.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الورقة القانونية، فإن "المؤسسة" أدانت بشدة لائحة الجزاءات والتدابير التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. وتؤكد أن اللائحة جزء من الهجمة ضد الصحافة وحريتها، وتزيد من اختناق المهنة والعاملين فيها، كما دعت "المؤسسة" نقابتي الصحفيين والإعلاميين و،اللجنة التشريعية بمجلس النواب، بضرورة التصدي لتلك اللائحة المعيبة، التي تنتهك نصوص الدستور، وتقيد بصورة كبيرة حريات الصحفيين والإعلاميين، وتجعلهم عرضة للمساءلة والتحقيق، ودعت كل منظمات المجتمع المدني لا سيما المنظمات المدافعة عن حرية الفكر والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، إلى التصدي لهذه اللائحة وتقديم مشاريع بديلة. للإطلاع على الورقة كاملة اضغط هنا.

جدير بالذكر أن المجلس، سبق وأصدر نسخة شبيهة باللائحة أواخر عام 2018، ولاقت انتقادات من جانب نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، ودفعت العديد من الصحفيين والإعلاميين والشخصيات العامة لتبني حملة جمع توقيعات على مذكرة اعتراض على تلك النسخة من اللائحة، ووصل عدد الموقعين عليها إلى ما يقارب 600 توقيعًا بينهم عدد من أعضاء مجلس النقابة، ووصف الموقعون على المذكرة اللائحة بأنها "الحلقة الأخيرة في المسلسل الذي يستهدف مصادرة حرية الرأي والتعبير وكل مساحة متاحة للكلام". وطالب الموقعون نقابة الصحفيين والنقابات المعنية بـ "التحرك في مواجهة هذه اللائحة بكل الوسائل النقابية والمهنية والقانونية المتاحة"(22).

ومع مقارنة اللائحة الجديدة التي أقرها "الأعلى للإعلام" بمشروع اللائحة القديمة، نجد أن المجلس لم يتجاوب مع الانتقادات والاعتراضات التي أبداها الصحفيون والإعلاميون، كما ضرب عرض الحائط بالملاحظات التي قدمها مجلس نقابة الصحفيين، ولم تأتِ اللائحة الجديدة بجديد من حيث استخدام النصوص الفضفاضة والعبارات المطاطية لتحديد المخالفات، مما يفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة، ويفتح المجال أمام انتهاكات أوسع ضد الصحفيين.

22- مدى مصر، بعد مذكرة من 600 شخص ضد اللائحة المسربة..رئيس الأعلى للإعلام: نصدر لائحة الجزاءات خلال أسبوعين، 28 ديسمبر 2018، آخر زيارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

4

نظرة حول أبرز انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2019

يتعرض الصحفيين إلى الكثير من المتاعب للحصول على المعلومة, ويواجه الإعلاميون الكثير من التحديات في سبيل الوصول إلى الحقيقة, وخلال السنوات الأخيرة تعددت وتنوعت المتاعب والتحديات, حتى أصبح الصحفيين/ الإعلاميين بين "فكي كماشة", في مواجهة السلطة من جهة وإدارات المؤسسات الصحفية من جهة أخرى.

فمن جانب استطاعت "السلطة المصرية" السيطرة على المجال الصحفي والإعلامي عن طريق تبني عدد من السياسات التي استهدفت تدجين الصحفيين وخنق المجال الإعلامي بالإضافة إلى تأميم وسائل الإعلام الخاصة عبر عدد من المسالك؛ أهمها المسلك التشريعي الذي وفر الغطاء القانوني للانتهاكات والجرائم المرتكبة في حق الصحفيين, إضافة إلى تبني السلطة المصرية سياسات مربكة يتم من خلالها دحض الصحافة المهنية, وتأميمها لصالح السلطة التنفيذية, عن طريق الاتجاه إلى امتلاك وسائل الإعلام من الأصل "ملكية المنابع", بالتوازي مع قيام الجهات الحكومية المصرية بعرقلة الانتفاع بالإنترنت عن طريق حجب عدد من المواقع الإلكترونية التي وصلت إلى 535 رابط إلكتروني من بينها ما يقرب من 100 موقع صحفي. ومن جانب آخر؛ يتخلل هذه الصورة العامة معاناة الصحفيين من انتشار حوادث الفصل التعسفى, والتي طفت على السطح في الأعوام القليلة السابقة, ولا تزال مستمرة إلى الآن, وهو ما يضع الصحفيون والإعلاميون في حالة حصار من جميع الجوانب, ما بين بطش السلطة التنفيذية من جهة, وعقاب المؤسسات الصحفية والإعلامية من جهة آخرى, وهو ما سنحاول توضيحه في السطور التالية.

وبناء على ما سبق؛ نقوم في هذا الجزء من التقرير بسرد أبرز وأهم الانتهاكات التي تعرض إليها الصحفيون والإعلاميون, والمؤسسات الصحفية والإعلامية خلال عام 2019. وسنقوم بعرض أكثر الانتهاكات تسجيلاً هذا العام وهو انتهاك المنع من التغطية الصحفية والإعلامية, والذي قامت به جهات معتدية عدة, ثم سنقوم بسرد وتوضيح حالات الفصل التعسفي التي حدثت عام 2019, ويعد "الفصل التعسفي" العام المنقضي أبرز الانتهاكات النوعية التى عانى منها الصحفيون والإعلاميون من شتى المؤسسات الصحفية والإعلامية. وختامًا سنقوم بعرض حالات لاقتحامات مؤسسات صحفية وإعلامية خلال عام 2019, حيث يعد هذا النوع من الانتهاك من أشد أنواع الانتهاكات خطورة, ويترتب عليه الكثير من الانتهاكات الأخرى التى قد تصل إلى تهديد أمن الصحفيين وسلامتهم.

أولاً: المنع من التغطية الإعلامية

الانتهاك الأكثر شيوعًا خلال عام 2019.

تعتبر وسائل الإعلام بأنواعها؛ المقروءة والمرئية والمسموعة, أهم المراسلات التي يتلقى منها المستقبلين والجمهور الأحداث والمعلومات في شتى المجالات, وقد اكتسبت التغطية الإعلامية أهمية بالغة لدورها في الوصول إلى الحقائق وإيصالها للمتابعين, مما يؤهلها للعب دور أساسي في تكوين الأفكار وصناعة التحليلات والرؤى لدى المواطنين, ومن خلال تلك التحليلات يستطيع الجمهور تكوين وجهات نظر ومواقف تجاه القضايا المختلفة.

ويمكننا تعريف التغطية الإعلامية بأنها عملية تتضمن مجموعة من الخطوات التي يقوم من خلالها الصحفي/الإعلامي بالبحث عن بيانات ومعلومات عن التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما. ومن ثَمَّ تنقسم التغطية الإعلامية إلى مسارين، أولهما أنها الداعم الأساسي للمتطلبات المهنية في العمل الصحفي والإعلامي، والمسار الثاني يتمثل فى أن التغطية الإعلامية إحدى الروافد التي يتم من خلالها تمكين الجمهور في الحصول على تفاصيل الأحداث والقضايا الاجتماعية التي تتداخل مع اهتماماته وشؤونه الخاصة والعامة(23).

وبالرغم من أهمية هذه ''الممارسات" الصحفية والإعلامية، يواجه الصحفيون والإعلاميون تعنت شديد أثناء القيام بأعمالهم، وأصبح منع الصحفيين والإعلاميين من التغطية الصحفية والإعلامية سمة عامة في مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية والفنية والرياضية. وللعام الثاني على التوالي يسجل انتهاك ''المنع من التغطية" الصحفية والإعلامية الرقم الأكبر من حيث نوع الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون، حيث احتل هذا العام صدارة الانتهاكات بواقع 37 حالة تم فيها منع الصحفيون والإعلاميون من ممارسة عملهم وأداء وظيفتهم.

وتشير الأرقام بأن العاملين في وسائل الإعلام الخاصة بأنواعها كانوا الأكثر تعرضًا للانتهاكات، في ظل وجود حالات من التمييز حين تقوم الجهات المعتدية بمنح عدد من الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام الإذن بالدخول للتغطية، وتمنع على الجانب الآخر عددًا منهم بدون سبب واضح، وقد لوحظ التمييز الواضح ضد العاملين في الصحف المصريه الخاصة في مقابل العاملين بالصحف القومية، كما لوحظ استهداف الجهات المعتدية للعاملين في الشبكات والمواقع الإخبارية الإلكترونية بالتزامن مع استمرار أزمة القيد في نقابة الصحفيين والتي تلاحق الصحفيين الإلكترونيين في عدد من المناسبات في ظل عدم اعتراف القانون بكونهم صحفيين رسميين.

ولا تزال سياسة ''المنع الجماعي" لعدد كبير من الصحفيين دفعة واحدة، المنهجية الأبرز التي تستخدمها الجهات المعتدية في أسلوب إعاقة الصحفيين والإعلاميين أثناء أداء عملهم، ولا تزال وزارة الداخلية أكثر الجهات المتورطة بمنع الصحفيين عن أداء عملهم، وتحافظ محافظة القاهرة التي تضم العدد الأكبر من الفعاليات والمناسبات، وكذلك العدد الأكبر من الصحفيين والإعلاميين على صدارة المحافظات التى وقعت فيها الانتهاكات.

23- ورقة بحثية بعنوان: ممنوع دخول الصحفيين.. المنع من التغطية الصحفية والإعلامية في مصر، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 4 فبراير 2019، آخر زيارة بتاريخ 31 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

وبشكل عام؛ يحظى هذا الانتهاك - المنع من التغطية- بطابع مميز ومختلف، فأي تضييق على عمل الصحفي/الإعلامي أثناء ممارسة مهامه ومنها ''المنع من التغطية'' هو انتهاك مزدوج، يؤثر على معايير الحرية الإعلامية بشكل مباشر، ويؤثر على حق المواطنين في الوصول إلى الحقيقة بشكل غير مباشر، وينتهك الحق في الحصول على المعلومات وتداولها. ويمثل خطرًا يقوض أركان الديمقراطية في الدول عن طريق التضليل الإعلامي المتعمد وإخفاء ما تتعرض له هذه المجتمعات من انتهاكات وفساد مالي وإداري، ويجب على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية توفير ظروف تضمن نشوء بيئة إعلامية آمنة تمكن الصحفيين من أداء عملهم بشكل مستقل وبدون أي تدخل، وذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ الأطر القانونية المتعلقة بحماية الصحفيين، ويجب على تلك السلطات القيام بدورها في منع محاولات إسكات الوسائل الإعلامية، بالتوازي مع نشر الوعي للدور الهام الذي يؤديه الصحفيين ووسائل الإعلام في بناء مجتمعات ديمقراطية وعادلة قائمة على سيادة القانون.

للمزيد من الإحصاءات والبيانات الخاصة بـانتهاك المنع من التغطية الصحفية والإعلامية خلال عام 2019؛ انظر الرسوم التالية.

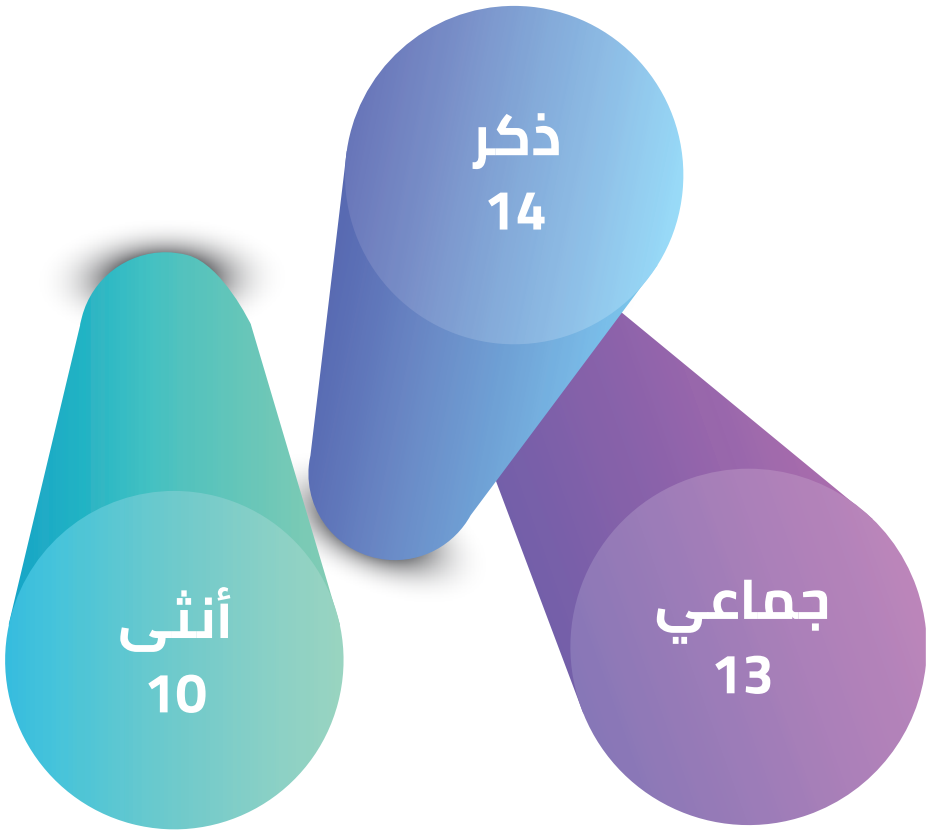

توزيع انتهاك المنع من التغطية
وفقًا لتخصص الصحفي

كان الذكور الأكثر عُرضة لانتهاك المنع من التغطية خلال عام 2019 بنسبة 38% من إجمالي الحالات, تبعها في الترتيب حالات المنع الجماعي التي أصابت الجميع ذكوراً وإناث بنسبة 35%, وأخيراً جاءت الانتهاكات ضد الصحفيات الإناث بنسبة 27 % من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها 37 حالة انتهاك.

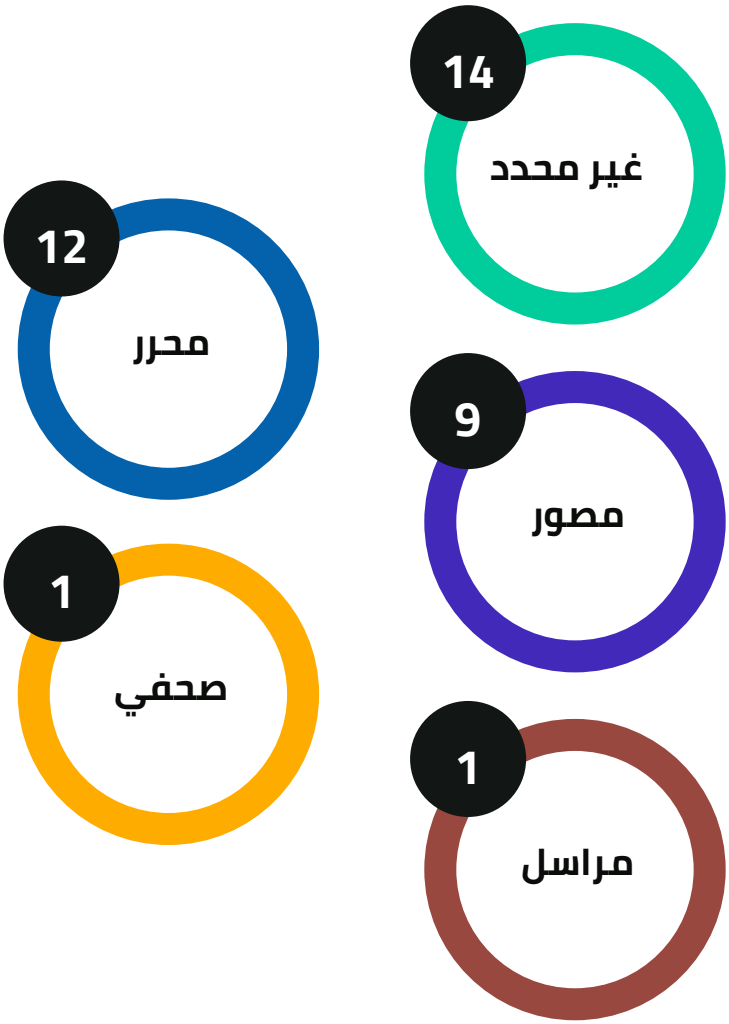

توزيع انتهاك المنع من التغطية وفقا لتخصص الصحفي

خلال عام 2019 كان المحررين الصحفيين الأكثر عرضة للانتهاك بنسبة 32% من إجمالي الانتهاكات, وجاء المصورين الصحفيين في المرتبة الثانية بنسبة 24%, وأخيرًا استطاعت وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة رصد حالة انتهاك واحدة ضد صحفي ومراسل بنسبة 3% لكل منها على حدة, ولم تتمكن المؤسسة من تحديد تخصص الصحفيين الممنوعين من التغطية في 14 حالة بنسبة 37% من إجمالي الانتهاكات, وذلك بسبب انتشار حالات المنع الجماعي لعدد من الصحفيين مع اختلاف تخصصاتهم.

توزيع انتهاك المنع من التغطية
وفقًا لجهة عمل الصحفي

للعام الثاني على التوالي؛ لا يزال الصحفيين العاملين بالصحف الخاصة الأكثر عُرضة للانتهاك من قبل الجهات المعتدية وذلك بنسبة 43% من إجمالي الانتهاكات خلال عام 2019, في مقابل الصحفيين بالصحف القومية والحزبية, إذ تعرض العاملين بالصحف القومية إلى 11% من إجمالي الانتهاكات, والعاملين في الصحف الحزبية إلى 5% من إجمالي الانتهاكات.

وتعرض العاملين بالمواقع الإخبارية الإلكترونية الخاصة إلى 3 انتهاكات بنسبة 8% من إجمالي الانتهاكات, بينما تعرض العاملين في القنوات التليفزيونية إلى انتهاك واحد بنسبة 2% من إجمالي الانتهاكات.

وأخيرًا؛ لم تستطع وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة التأكد من جهة عمل 28% من حالات الانتهاك المرصودة, وذلك بسبب انتشار حالات المنع الجماعي لعدد كبير من الصحفيين وهو ما يصعب عمل فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة في متابعة جميع الحالات.

تصدرت وزارة الداخلية قائمة الجهات المعتدية على الصحفيين فيما يخص انتهاكات المنع من التغطية, حين قامت بمنع 32% من إجمالي الحالات من التغطية الصحفية فى مختلف المناسبات وشتى المحافظات, تبعها العاملين في الجهات الحكومية برصيد 19% من إجمالي الحالات المرصودة, وجاءت الجهات القضائية والمؤسسات الرياضية في المرتبة الثالثة بنسبة 11%, تلتها الجهات الفنية بنسبة 8%, ثم كلاً من وزارتي الصحة والدفاع بنسبة 5% من إجمالي الانتهاكات.

وجاء في ذيل الترتيب كلًا من (الجهات الإدارية ووزارة الآثار وشركات الأمن الخاصة) بنسبة 2% من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها 37 انتهاك خلال عام 2019.

استطاعت وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة, رصد وتوثيق عدد 37 حالة انتهاك على نطاق 10 محافظات, كان نصيب القاهرة منها 23 حالة انتهاك بنسبة 62%, تلتها محافظة المنوفية بنسبة 8% من إجمالي الانتهاكات.

وحصدت محافظات (الجيزة, الإسماعيلية, الأقصر) المرتبة الثالثة بنسبة 5% من إجمالي الانتهاكات. وأخيراً جاءت المحافظات (بورسعيد, الدقهلية, البحر الأحمر, أسوان, قنا) في المرتبة الأخيرة برصيد انتهاك وحيد بنسبة 2% لكل منهم على حدى من إجمالي الانتهاكات.

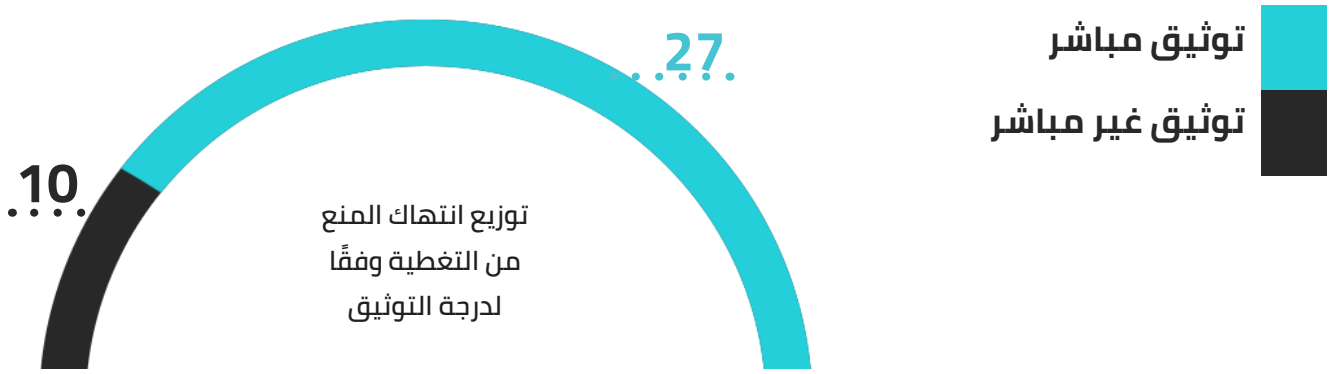

بشكل عام؛ استطاعت وحدة الرصد والتوثيق, توثيق 73% من إجمالي الانتهاكات توثيقاً مباشراً عن طريق التواصل مع الضحايا أنفسهم, في مقابل 27% من إجمالي الحالات تم توثيقها بطريقة غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام بعد التأكد من مدى مصداقيتها.

ثانيًا: الفصل التعسفي

أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2019.

يعد العام 2014, هو العام الذي أضاءت فيه "شعلة البداية" لمسلسل طويل من حلقات الفصل التعسفي بحق الصحفيين, حين انتشرت ظاهرة الفصل التعسفي بشكل واسع في المؤسسات الصحفية, ولكنه وعلى مدار الخمس سنوات الأخيرة ما لبث أن أصبح الفصل التعسفي, أحد الأنماط المتكررة التي تتبعها معظم المؤسسات الصحفية للتخلص من الأعباء الاقتصادية والأزمات المالية التي تعاني منها.

كما برز استخدام "الفصل التعسفي" كأحد الوسائل التي تلجأ إليها إدارات المؤسسات الصحفية للتخلص من الصحفيين الذين يتعدون "الخطوط الحمراء", حيث تعرض عدد من الصحفيين للفصل التعسفي على خلفية آرائهم الشخصية فيما يخص قضايا حرية التعبير في المجتمع المصري, وكذا تعرض عدد من المتهمين على خلفية قضايا الرأي والتعبير إلى الفصل التعسفي من مؤسساتهم على الرغم من عدم صدور أحكام قضائية نهائية بحقهم, بالمخالفة للمبدأ القانوني الراسخ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

وإجمالًا؛ يمكننا تلخيص الأسباب التي قد تؤدي إلى تسريح غالبية الصحفيين والإعلاميين من العمل كالآتي:

- تذرع المؤسسات الصحفية بالتعرض لضائقة مالية.
- تصفية / دمج / بيع المؤسسات الصحفية.
- عرض الصحفيين لآرائهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- الفصل على خلفية الاتهام في قضايا ذات طابع سياسي.

وفي هذا الصدد قامت مؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" بإصدار ورقة قانونية بعنوان "الفصل التعسفي..هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين"، بهدف التعريف بمشكلة الفصل التعسفي، وتوضيح حقوق والتزامات صاحب المؤسسة الصحفية ووجوب توفير الحماية القانونية للصحفي، كذلك توضح الورقة الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها من قِبل الصحفي حال تعرضه للفصل، وبيان الحالات التي أجازها القانون لصاحب العمل في إنهاء علاقة العمل، وأخيرًا، تبين الورقة الأسباب الأساسية التي تقع بسببها أغلب حالات الفصل في المؤسسات الصحفية.

وتأتي أهمية هذه الورقة في كونها تلقي الضوء على الإجراءات القانونية والتدابير الواجب اتخاذها من قِبل الصحفيين/ الإعلاميين لضمان حقوقهم والوعي بها حال تعرضهم للفصل التعسفي من قِبل المؤسسات العاملين بها، كما توضح أيضًا الإطار القانوني لأحقية الصحفيين/ الإعلاميين (المقيدين بجداول نقابة الصحفيين) في صرف بدل التكنولوجيا والتدريب حال تعرضهم للفصل التعسفي، للإطلاع على الورقة الكاملة اضغط هنا.

وبالتركيز على العام المنقضي، عام 2019؛ رصدت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد (31) حالة فصل تعسفي؛ قامت فيها 7 مؤسسات صحفية بفصل صحفيين عاملين بها تعسفيًا على خلفية عدد من الأسباب المتنوعة التي اختلقتها المؤسسات.

وإجمالًا، استطاعت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، توثيق جميع حالات الفصل التعسفي توثيقًا مباشرًا عن طريق التواصل مع الضحايا من الصحفيين أنفسهم. وجاءت الإحصاءات البيانية لهذه الانتهاكات وفق العروض اللاحقة.

توزيع انتهاك الفصل التعسفي
وفقا لنوع الصحفي

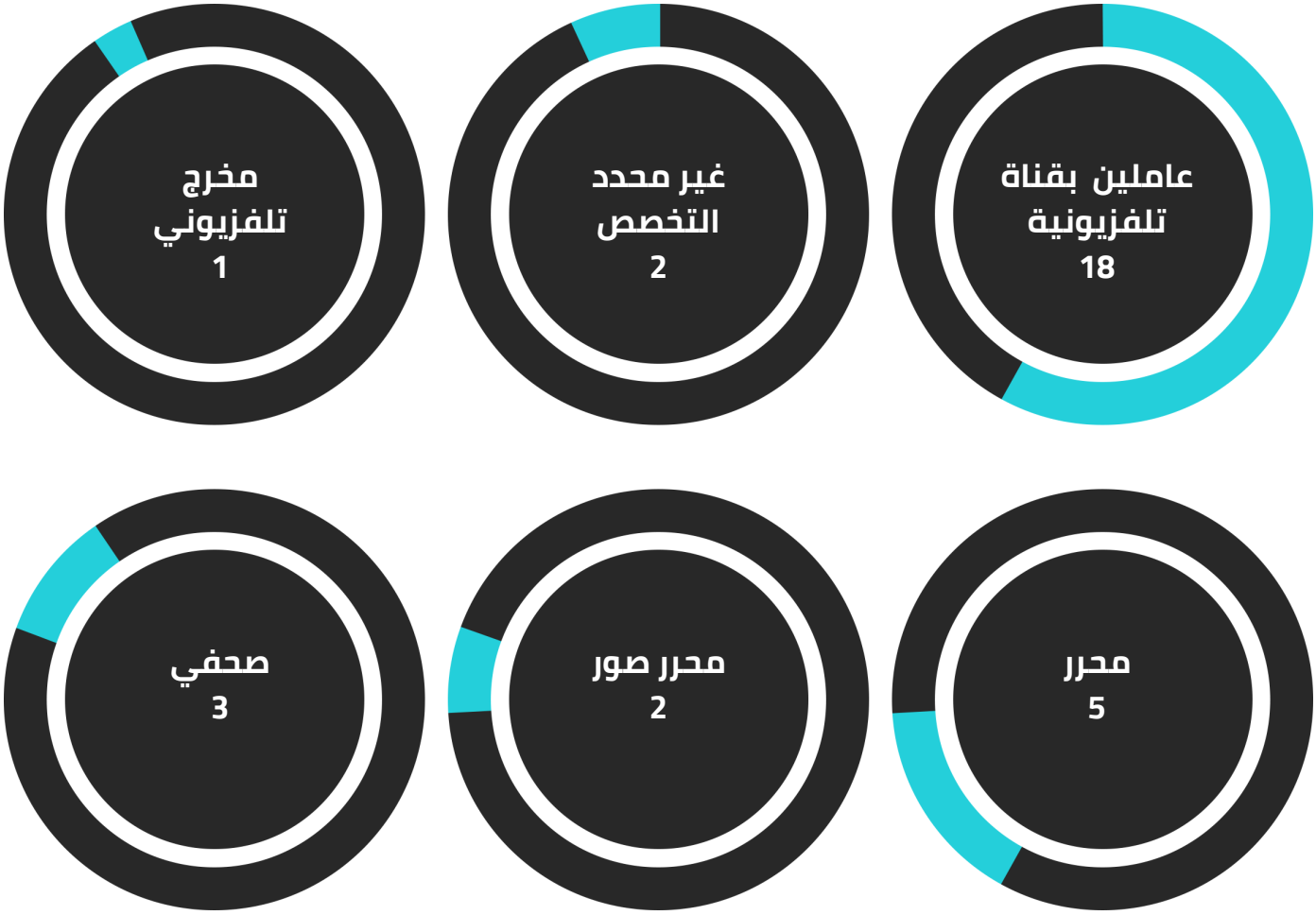

توزيع انتهاك الفصل التعسفي
وفقا لتخصص الصحفي

توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقا لجهة
عمل الصحفي/ الإعلامي

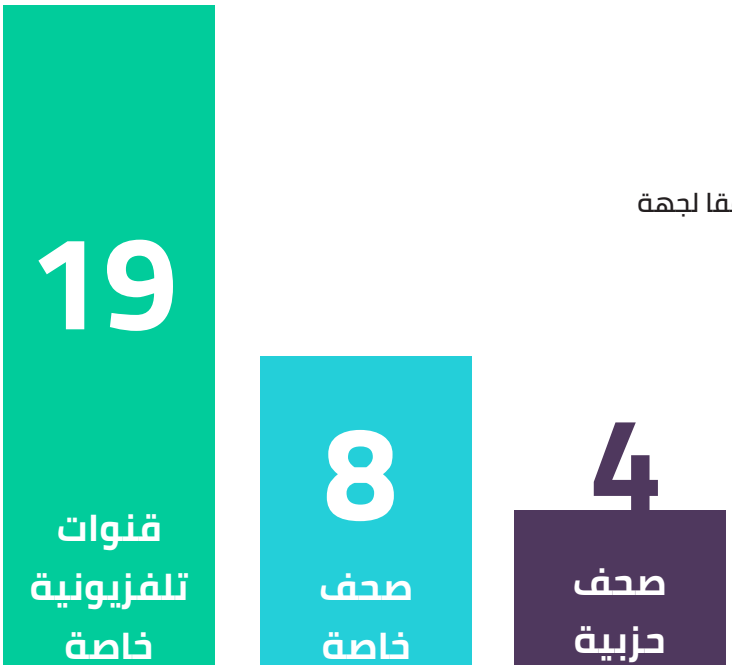

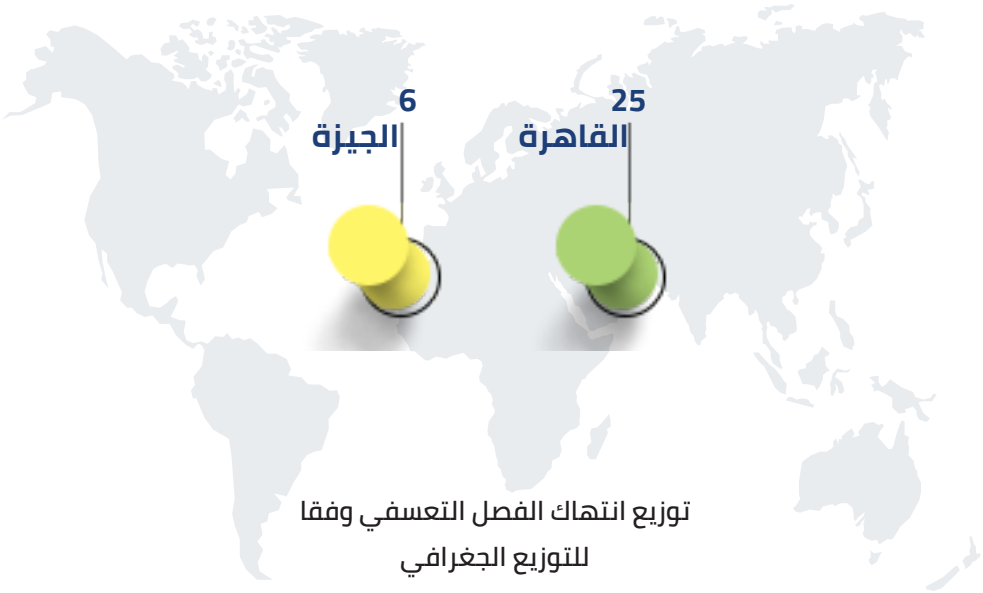

توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقا
للتوزيع الجغرافي

توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقا لنوع
التوثيق

وبشكل أكثر تفصيلًا، يعتبر الفصل التعسفي أحد أبرز الانتهاكات النوعية التي ظهرت خلال العام المنقضي 2019، كأحد الأنماط المتكررة التي استخدمتها معظم المؤسسات الصحفية للتخلص من أعباءها، كما اقترنت حالات الفصل التعسفي جميعها بحالات انتهاك خاصة بحجب الحقوق المادية للصحفيين، عن طريق خفض الرواتب أو منعها، أو عدم منح الصحفيين "المفصولين" مستحقاتهم المالية.

ومن أبرز المؤسسات التي اعتدت على حقوق الصحفيين، وقامت بفصلهم تعسفيا خلال عام 2019:

▪ **قناة الصحة والجمال**: في السادس من أغسطس 2019، قامت إدارة قناة "الصحة والجمال" بفصل 18 من العاملين بالقناة فصلًا تعسفيًا دون أي سابق إنذار، كما رفضت القناة صرف مستحقاتهم المالية.
▪ **جريدة الوفد**: في الثامن عشر من مارس 2019، قامت إدارة جريدة الوفد بفصل 4 صحفيين عاملين بالجريدة تعسفيًا دون إبداء أي أسباب، ومن جانبهم قام الصحفيين بتحرير محاضر إثبات حالة إلى قسم الدقي، وتحرير شكوى بمكتب التأمينات بالدقي.
▪ **جريدة التحرير**: في يوم الاثنين الموافق 30 سبتمبر 2019، قامت إدارة جريدة التحرير برئاسة المهندس أكمل قرطام بفصل عاملين بالأرشيف بسبب ظهور صور لناشر الجريدة أسامة خليل. وفي نفس اليوم، أوضحت الصحفية بقسم المحافظات بذات الجريدة، أسماء أبو السعود، عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، إنها وزملاء آخرين بالقسم تم فصلهم، دون أي سبب، على حد وصفها.
▪ **جريدة الموجز**: قامت إدارة جريدة "الموجز" بفصل الصحفي العامل بالجريدة مصطفى عبد العزيز سرًا منذ عام 2018 دون إعلامه، حتى يوم الخميس 10 أكتوبر 2019. كذلك قامت "الإدارة" بوقف صرف رواتب الصحفيين (إسلام لطفي، حسن على) منذ عام 2018 أيضًا. وفي يوم الخميس الموافق 10 أكتوبر 2019، قامت إدارة الجريدة بمحاولة إجبار الصحفيين على تقديم استقالتهما، ومنعهما من العمل.
▪ **جريدة العقارية**: قامت جريدة العقارية بفصل أربعة صحفيين تعسفياً، على فترات متتابعة منذ يناير 2019 حتى سبتمبر من نفس العام، كما قامت الإدارة بوقف صرف رواتب اثنان من الصحفيين المفصولين تعسفيًا.
▪ **جريدة الفجر**: قامت إدارة جريدة الفجر، بفصل الصحفي العامل بالجريدة، مصطفى دياب تعسفيًا، ووقف راتبه يوم الثلاثاء الموافق 29 أكتوبر 2019، ومن جانبه قام الصحفي بتحرير محضر بالواقعة في قسم الشرطة.

ثالثًا: اقتحام المؤسسات أبرز الانتهاكات الصحفية خلال عام 2019.

خلال عام 2019؛ تعرضت 4 مؤسسات صحفية إلى الاقتحام على يد "مدنيين" تارة، وعلى يد "قوات الأمن" المصرية تارة أخرى، وعلى الرغم من تنوع الأسباب التي أدت بتلك الجهات إلى الاقتحام واختلاف الغايات في كل حالة على حدى، إلا أن هذه الممارسات تعبر عن حالة حرية الصحافة والإعلام في مصر، والتي أصبح الصحفيون/ الإعلاميون فيها أكثر عرضة إلى الخطر من جانب جميع الجهات، حتى فقد الصحفيون/ الإعلاميون إحساس الأمان سواء كان شخصيًا أو وظيفيًا.

فبالتوازي مع قيام السلطات المصرية بتقليص مساحات حرية الرأي والتعبير، وحصارها المستمر للصحفيين والإعلاميين من جانب، تقوم بغض الطرف أو تتقاعس ولا تتخذ مواقف حاسمة في تعاملها مع الجهات التي تستخدم "القوة" لترهيب الصحفيين من جانب آخر. وما يزيد الطين بلة، قيام أجهزة الدولة، ممثلة في الشرطة المصرية، باستخدام ذات السياسة لترهيب الصحفيين وتخويفهم، وهو ما يعزز سياسة الإفلات من العقاب، التي لاتزال السلطة المصرية تحافظ عليها، عن طريق عدم القيام بدورها تجاه الجهات المعتدية على الصحفيين/ الإعلاميين حتى أصبح الصحفيين والإعلاميين "لقمة سائغة" في فم أصحاب السلطة والمال على حد سواء، وفي السطور التالية نستعرض أبرز حالات الاقتحام التي استطاعت المؤسسة رصدها وتوثيقها والتأكد من مدى صحتها.

1- "الأمن المصري" يقتحم مقر "مدى مصر" ويستجوب عدد من الصحفيين.

الحلقة الأخيرة من مسلسل اقتحام المؤسسات الصحفية، كان أبطالها "قوات الشرطة" المصرية، التي قامت بشكل مفاجئ باقتحام موقع "مدى مصر" الإخباري، في 24 نوفمبر 2019. حين اقتحم 9 أفراد بزي مدني مقر الموقع، وصادروا هواتف الصحافيين الموجودين في المقر البالغ عددهم نحو 16 صحفي، وقاموا بجمع بطاقاتهم الشخصية، رافضين الإفصاح عن الجهة التابعين لها.(24)

وبالتوازي مع إجراء التحقيقات مع الصحفيين المحتجزين داخل مقر المؤسسة الصحفية لمدة تقارب الثلاث ساعات، قامت قوات الأمن المتواجدة خارج المقر بمنع المحامين من الدخول إلى "المؤسسة" وتقديم الدعم القانوني للصحفيين داخل المقر. ومن ثَمَّ قامت القوات المتواجدة بالقبض على رئيسة تحرير الموقع، لينا عطا الله، والصحفيين، رنا ممدوح، ومحمد حمامة، دون إعلام "الصحفيين" عن أي جهة يتم اقتياد "المحتجزين" إليها.(25)

وحسبما ذكر موقع "مدى مصر" الإخباري، أن شهود عيان تمكنوا من رؤية الصحفيين الثلاثة يتحركون بصحبة القوة الأمنية في ميكروباص، وعندما لحقهم البعض اكتشفوا توقفهم أمام قسم شرطة الدقي، والذي أنكر وجودهم فيه. ثم نُقل الصحفيين إلى سيارة ترحيلات مكبلين في الأصفاد مع بعضهم البعض، وكانت تتحرك السيارة في اتجاه منطقة الشيخ زايد، ثم عادت أدراجها إلى القسم، و أخلوا سبيلهم جميعا.(26)

وفي نفس السياق؛ أثناء عملية الاقتحام تصادف في المقر وجود صحفيين تابعين لقناة "فرانس 24"، وهو ما نتج عنه حضور ممثلين عن سفارة فرنسا في القاهرة، وحاولوا التواصل مع المحتجزين في الداخل والاطمئنان على فريق "فرانس24"، لكن القوات الأمنية رفضت دخولهم. وفي النهاية تمكن ممثلو السفارة الفرنسية من اصطحاب فريق "فرانس 24."

كما قامت قوات الأمن باستجواب الصحفيين العاملين في الموقع الإنجليزي، إيان لوي، وهو أمريكي الجنسية، وإيما سكولدنج، وهي بريطانية، ومن ثَمَّ توجهت "القوات" إلى منزليهما للاطلاع على جوازات سفرهم، ثم أخذوا نسخة عنها، موضحين لهم أن "المشكلة ليست معكم. المشكلة مع موقعكم".(27)

ويعد هذا الاقتحام هو الخيار الأخير الذي لجأت إليه السلطات المصرية، بعد نجاح "مدى مصر" في الهروب من جميع السياسات التعسفية التي تستخدمها الدولة لتضييق الخناق على المؤسسات الصحفية والإعلامية، حيث تعد مؤسسة "مدى مصر" من المؤسسات القلائل التي لا تزال تحافظ على قدر من استقلاليتها بعيدًا عن السلطة التنفيذية على المستوى المالي والمستوى المهني.

وعلى صعيد آخر؛ قامت قوات الأمن المصرية باقتحام موقع "القاهرة 24" الصحفي في أكتوبر 2019، على حسب أخبار عدد من المؤسسات الصحفية،(28) وتكرر اقتحام ذات الموقع أكثر من مرة، على حسب تصريحات عدد من الصحفيين التي استطاع "المرصد" الوصول إليها.

24- بعد ساعات من اقتحام "مدى مصر": أجهزة الأمن تخلي سبيل شادي زلط ولينا عطا الله ومحمد حمامة ورنا ممدوح، مدى مصر، 24 نوفمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

25- القبض على لينا عطا الله وصحفيين بـ"مدى"، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 24 نوفمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

26- بعد ساعات من اقتحام "مدى مصر": أجهزة الأمن تخلي سبيل شادي زلط ولينا عطا الله ومحمد حمامة ورنا ممدوح، مدى مصر، 24 نوفمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

27- المصدر السابق ذاته

28- مهند العربي، عام 2019.. اعتقال صحفيين واقتحام وحجب مواقع وقيود نشر، عربي21، 11 ديسمبر 2019 ، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

2- "مدنيون" يقتحمون مقار المؤسسات الصحفية.

الوجه الآخر لأبطال مسلسل اقتحام المؤسسات الصحفية، كان "مدنيين" مدعومين من جانب "أصحاب المال"، وجرت أحداث هذه الاقتحامات مرتين خلال عام 2019، الأولى في مقر موقع "صدى البلد" الإخباري، والثانية في مقر جريدة التحرير.

ففي السادس من مايو، تعرض مقر موقع "صدى البلد" الإخباري، لواقعة اقتحام على يد عدد من المدنيين يتروح عددهم بين 8 لـ 12 مدني، اصطحبهم المنتج أحمد السبكي، واعتدى "المدنيين" بالضرب على رئيس التحرير والصحفيين العاملين بالموقع، مما أحدث إصابات لعدد منهم، وقاموا بتكسير واجهة المقر، وتحطيم عدد من المكاتب وأجهزة الموقع.

وقد هاجم "السبكي" برفقة "المدنيين" مقر القناة الإخباري معتقدًا أنه مقر القناة التليفزيونية، التي قرر أن يهاجمها "السبكي" بسبب خلاف بينه وبين القناة على عرض مسلسل سوبر ميرو على شاشة القناة.(29)

وتعرض الصحفيان أحمد سالم، وإسلام مقلد، للضرب، إذ أصيب "مقلد" بجرح في الرأس وكدمة في الكتف وكذلك أصيب "سالم" بكدمة في الكتف، كما قاموا باقتحام مكتب رئيس التحرير أحمد صبري، وتحطيم محتوياته. وعلى إثر هذه الواقعة حرر الصحفيون محضرًا بالواقعة، يحمل رقم 8609 جنح الدقي، وتم إحالة المحضر إلى النيابة العامة للتحقيق.

وفي السابع من مايو، قررت نيابة الدقي، إخلاء سبيل المنتج أحمد السبكي، بكفالة قدرها ألف جنيه مصري، وكذلك إخلاء سبيل الصحفيّن بضمان محل إقامتهم، بعد تحقيقات استمرت 12 ساعة.(30)

ومن جانبها؛ وكرد فعل لحادثة الاقتحام، في التاسع من مايو 2019، قرر مجلس نقابة الصحفيين، إلزام كل الإصدارات والمواقع الصحفية المصرية بعدم نشر اسم وصور المنتج الفني، أحمد السبكي، الذي قام بالاعتداء على موقع صدى البلد والزملاء العاملين به هو ومجموعة من البودي جاردات الخاصة به، إلا في حالة ملاحقته أو اتهامه قضائيًا.(31)

وفي سبتمبر من العام 2019، ظهر "المدنيين" كجهات معتدية مرة أخرى، حين تورطوا في اقتحام مقر جريدة التحرير، والاعتداء على المعتصمين بالجريدة، في محاولة من مالك الجريدة ورئيس مجلس إدارتها لفض الاعتصام، وإخراج المعتصمين من الجريدة. (32)

ومن جانبهم، أصدر الصحفيين المعتصمين بيانًا قالوا فيه: " اقتحم مقر الاعتصام عدد من البلطجية والبودي جاردات، الذين استأجرهم رجل الأعمال ورئيس حزب المحافظين ومالك الجريدة المهندس أكمل قرطام، وقاموا بفض الاعتصام بالقوة وتمزيق لافتات الاعتصام، والاشتباك مع المعتصمين، في محاولة لترهيبهم وإخراجهم من مقر الجريدة".

29- إخلاء سبيل أحمد السبكي في واقعة اقتحام موقع صدى البلد، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 7 مايو 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

30- الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين خلال مايو 2019 "النشرة الشهرية"، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 11 يونيو 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

31- التقرير الإحصائي الربع سنوي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية (أبريل - يونيو 2019)، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 13 يوليو 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

32- اقتحام مقر اعتصام صحفيي التحرير، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 21 سبتمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، متاح على الرابط

وحرروا محضرًا ضد مالك الجريدة، محملين ''قرطام''، ونقيب الصحفيين، ومجلس نقابة الصحفيين، المسئولية كاملة عن حياة الصحفيين المعتصمين، وكذلك ما آلت إليه الأمور من تجاوزات، وحتى كتابة هذه السطور في نهاية عام 2019، لم تقم أي من الجهات المعنية باتخاذ أي إجراءات حقيقية لمحاسبة المتورطين في اقتحام مقر المؤسسة، وهو ما يعزز سياسة الإفلات من العقاب، ويساعد الجهات المعتدية في استمرارها بالترصد بالصحفيين ومهاجمتهم بكافة الطرق، معززين بدرجة من الثقة في قدرتهم على الإفلات من أي محاسبة حقيقية على تلك الأفعال.

وعند النظر إلى حوادث الاقتحامات على المستوى القانوني؛ نجد بأن قرارات الاقتحام تخالف المواد (71، 72) من الدستور المصري مخالفة صريحة، فتحظر المادة 71 فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها و إغلاقها. وتُلزم هذه المواد الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام.

وبالنظر إلى ''الأحداث'' المصاحبة للاقتحامات نجد مخالفة صريحة للمادة 57 من الدستور، التي تنص على أن للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الإطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون.

المـــرصد المصـــرى للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

مؤسسة مجتمع مدني مصرية, تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.